

اسم المقال: تعزيز الفهم القانوني لدور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي في العالم العربي
اسم الكاتب: فاطمة محمد الشهابي
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8586>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 09:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 20، العدد 2
ذو القعدة 1444 هـ / يونيو 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

تعزيزُ الفهمِ القانونيِّ لدورِ المُجتمعِ المدنيِّ في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ في العالمِ العربيِّ

فاطمة محمد الشهابي⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2021-10-04

تاريخ الاستلام: 2021-03-20

ملخص البحث:

التُّراثُ الثقافيُّ هو الأساسُ الجوهريُّ لهويَّةِ المُجتمعاتِ وتحقيقِ نهضتها الحضاريَّةِ والثقافيَّةِ والاقتصاديَّةِ. لقد نصَّت المادَّةُ الخامسةُ عشرة من العهدِ الدوليِّ الخاصِّ بالحقوقِ الاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ والثقافيَّةِ لعامِ 1966م على "أن تُقرَّ الدولُ الأطرافُ في هذا العهدِ بأنَّ من حقِّ كلِّ فردٍ أن يُشاركَ في الحياةِ الثقافيَّةِ".

ولا شكَّ أنَّ الإنسانَ هو عنصُرٌ مهمُّ في حمايةِ هذا الموروثِ والحفاظِ على استمراريَّتهِ ونقلهِ للأجيالِ القادمةِ. وهناك حاجةٌ ملحةٌ في العالمِ العربيِّ لتفعيلِ دورِ المُجتمعِ ومشاركتهِ في صنوِّ الموروثِ الثقافيِّ، لاسيَّما أنَّ التُّراثِ الثقافيِّ مهَّدَدٌ بكثيرٍ من المخاطرِ في الوقتِ المعاصرِ؛ ونظرًا لآلزاماتِ التي تُمرُّ بها المنطقتانِ الأُخذُ في الاعتبارِ حقوقَ الأفرادِ والجماعاتِ في التُّراثِ الثقافيِّ عندَ سنِّ التشريعاتِ القانونيَّةِ هو أحدُ الوسائلِ المهمَّةِ والضروريَّةِ لتفعيلِ المشاركةِ المجتمعيَّةِ. وبناءً على ذلك، يهدفُ هذا البحثُ إلى تعزيزِ المفهوميةِ القانونيَّةِ لدورِ المُجتمعِ المحليِّ لتفعيلِ مشاركتهِ في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ في العالمِ العربيِّ تحتَ مظلةِ المرجعيَّاتِ الدوليَّةِ والإقليميَّةِ؛ متمثلةً في معاهداتِ اليونسكو وجامعةِ الدولِ العربيَّةِ، مع التركيزِ على دُستورِ المنظمةِ العربيَّةِ للتربيةِ والثقافةِ والعلومِ لعامِ 1964م الذي تمَّ تعديلهُ عامِ 2016م، وآخر التطوُّراتِ القانونيَّةِ والمبادئِ الأساسيَّةِ في العهدِ العربيِّ للحقِّ الثقافيِّ (2018 - 2027). ويُناقشُ هذا البحثُ أيضًا أبرزَ التحدِّياتِ التي تخوِّلُ دونَ المشاركةِ الاجتماعيَّةِ التي من شأنها إضعافُ دورِ المُجتمعِ المدنيِّ في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ، كالعولمةِ وقلةِ الوعيِ بأهميَّةِ التُّراثِ والمعتقداتِ الدينيَّةِ.

الكلمات الدالة: التراث الثقافي، المشاركة المجتمعية، العالم العربي، الفهم القانوني.

(1) كلية الشريعة والقانون - جامعة جازان (جازان - المملكة العربية السعودية)

• المَقْدَمَةُ:

التُّرَاثُ التَّقَافِيُّ هُوَ الْمَكْمُونُ الْأَسَاسِيُّ لِهُويَّةِ الْأُمَّمِ وَنَهَضَتَهَا الْحَضَارِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ مُجْتَمَعًا عَنِ الْأُخْرَى، وَيُسَكِّلُ هُوِيَّتَهُ التَّقَافِيَّةَ الْمُسْتَقَلَّةَ.⁽¹⁾ وَفِي الْأَوْتِنَةِ الْأَخِيرَةِ، يَتَعَرَّضُ التُّرَاثُ الْإِنْسَانِيُّ لِخَطَرِ التَّهْدِيدِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ لِأَسْبَابٍ بَيْنِيَّةٍ طَبِيعِيَّةٍ أَوْ مِنْ عَمَلِ الْإِنْسَانِ. لَكِنَّ الْمَشْكَلَةَ قَدْ تَكُونُ أَكْثَرَ تَقَافِيًّا فِي عَالَمِنَا الْعَرَبِيِّ؛ فِي ظِلِّ الظُّرُوفِ وَالتَّغْيِيرَاتِ الْإِقْلِيمِيَّةِ الَّتِي تَعْصِفُ بِالْمَنْطِقَةِ، كَالنِّزَاعَاتِ الْمُسَلَّحَةِ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ أَوْ النَّهْبِ وَالِاتِّجَارِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ بِالْأَنْتَارِ وَغَيْرِهَا. بِنَاءً عَلَى آخِرِ إِحْصَائِيَّةٍ لِمُنْظَمَةِ الْأُمَّمِ الْمُنْجِدَةِ لِلتَّرْتِيبَةِ وَالتَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ، هُنَاكَ (22) مَوْقِعًا أَتْرِيًّا فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ مُدْرَجٌ فِي قَائِمَةِ التُّرَاثِ الْعَالَمِيِّ الْمُهَدَّدِ بِالْخَطَرِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَعَرُّضِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَوَاقِعِ الْأَتْرِيَّةِ لِلضَّرَرِ وَالتَّدْمِيرِ فِي أَمَاكِنِ النَّزَاعَاتِ الْمُسَلَّحَةِ.⁽²⁾

وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَمْهِمَّةِ دَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي صَوْنِ الْمَوْرُوثِ الْإِنْسَانِيِّ إِلَّا أَنَّ سِيَاسَةَ حِمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْإِقْلِيمِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ مُنْمَتِلَّةٌ فِي الْقَوَانِينِ لَمْ تَرْكُزْ عَلَى تَكْرِيسِ الْمَشَارَكَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ وَتَفْعِيلِ دَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ وَالْأَفْرَادِ فِي تَنْفِيذِ السِّيَاسَةِ الْمَعْنِيَّةِ بِالتُّرَاثِ التَّقَافِيِّ. وَعَلَيْهِ، سَيُرَكِّزُ هَذَا الْبَحْثُ عَلَى دِرَاسَةِ فِكْرَةِ تَضْمِينِ الْمَشَارَكَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ فِي الْقَوَانِينِ وَالْمُعَاهَدَاتِ التَّقَافِيَّةِ الْإِقْلِيمِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ؛ لِتَعْرِيزِ الْمَفْهُومِ الْقَانُونِيِّ لِدَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي حِمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ؛ إِذْ إِنَّ تَعْرِيزَ الْقَوَانِينِ وَإِسْرَاقَهَا لِلْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ سَيُسْهِمُ فِي زِيَادَةِ الْوَعْيِ لَدَى الْأَفْرَادِ وَالْمُجْتَمَعِ بِأَمْهِمَّةِ التُّرَاثِ، وَوَاجِبِهِمُ الْقَانُونِيِّ وَالْإِنْسَانِيِّ نَحْوَهُ. فَيَدْرَأُ الْمُجْتَمَعُ الْمَدَنِيُّ فِي التَّشْرِيْعَاتِ الْوَطْنِيَّةِ قَدْ نُسِهُمُ فِي خَلْقِ شَعُورٍ لَدَى الْمُجْتَمَعِ بِالِانْتِمَاءِ وَالْمَسْئُورِيَّةِ لِحِمَايَةِ مَوْرُوثِهِ الْحَضَارِيِّ، حَيْثُ إِنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً مُتَكَامِلَةً وَمُتْرَابِطَةً بَيْنَ دَوْرِ الْمُجْتَمَعِ وَتَحْقِيقِ السِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ لِصَوْنِ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ. وَعَلَى الرُّغْمِ مِنَ التَّحَدِّيَّاتِ

(1) Silvia Borelli & Federico Lenzerini, Cultural Heritage, Cultural Rights, Cultural Diversity: New Developments in International Law (Leiden: Boston : Martinus Nijhoff Publishers,(2012 , P:63.

(2) United Nations, Security Council Hears Calls for "All Of UN" Approach to Stop Destruction, Smuggling of Cultural Heritage, UN News (Nov. 30,(2017 , available at <https://news.un.org/en/story/2017/11/637901security-council-hears-calls-all-un-approach-stop-destruction-smuggling>

- انظر أيضًا:

Special Rapporteur in the Field of Cultural Rights, First Report on Cultural Rights, para. 49, U.N. Doc.A/HRC/71/317 (Aug. 9,(2016 , Karima Bennouna, available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/254/44/PDF/N1625444.pdf?OpenElement>

التي تُواجهُ المشاركةَ الإجماعيةَ فإنَّ هذا البحثُ بيِّن أنَّه هناكُ إمكانيَّةٌ لتفعيلِ دورِ الأفرادِ والجماعاتِ، من خلالِ البحثِ على خُلقِ التُّراثِ القانونيِّ ومُجتمعيِّ؛ للحفاظِ على التُّراثِ الثقافيِّ وتطوُّره.

إنَّ مواجهةَ هذه المُشكلةِ والتَّصديِّ للمخاطرِ التي تُهدِّدُ التُّراثِ الثقافيِّ تستلزمُ التَّعاونَ بينَ المؤسساتِ المعنويةِ في الدولةِ والمُجتمعِ المحليِّ والأفرادِ والمنظماتِ غيرِ الحكوميةِ التي يشارِكها تكونُ هناكُ سياسةٌ متكاملةٌ وفَعالةٌ لحمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ. فالمُجتمعُ هو أخذُ السُّبُلِ لإعادةِ إحياءِ الموروثِ الحضاريِّ وضمانِ استمرارِ يِّه وتطوُّره في العالمِ العربيِّ. والمُجتمعُ يُؤدِّي دورًا مهمًّا وأساسيًّا في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ، سواءً من خلالِ إحيائه، أو تعلُّمه، أو توثيقه، أو دراسته، أو تنفيذِ وإتباعِ القوانينِ ذاتِ الصِّلةِ بصونِ التُّراثِ، والتَّعاونِ مع الخُبراءِ لحمايةِ التُّراثِ.

• إشكاليةُ البَحْثِ:

تتجلى مُشكلةُ البَحْثِ في خُطورةِ تهميشِ الدولةِ لدورِ المُجتمعاتِ المحليَّةِ عندَ عمليَّةِ سنِّ القوانينِ المعنويةِ لحمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ. فعلى الرُّغمِ من السِّيَّاحِ القانونيِّ الذي وضعه المُشرِّعُ في كثيرٍ من الدُولِ العربيَّةِ لضمانِ تطبيقِ القوانينِ المُختصةِ بحمايةِ التُّراثِ من الهدمِ والسَّرقةِ، إلا أنَّ هذه القوانينِ تفتقدُ للتَّنفيذِ الفَعَّالِ؛ بسببِ عدمِ إشراكِ المُجتمعِ المحليِّ في آليَّةِ التَّنفيذِ وإشعاره بأهميَّةِ هذا الموروثِ الثقافيِّ للفردِ والمُجتمعِ. وعلىه، فسوفُ يُجيبُ البَحْثُ عنِ السُّاؤلاتِ الآتيةِ: ما أهميَّةُ المشاركةِ المُجتمعيَّةِ في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ؟ وما أبرزُ التَّحدِّياتِ التي تُواجهُ مشاركةَ المُجتمعِ المحليِّ في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ؟

وحيثُ تَعكِّسُ التَّشريعَاتُ الحاليَّةُ والممارساتُ السَّائدةُ في العالمِ العربيِّ وجودَ بعضِ الإشكاليَّاتِ في المفاهيمِ، فعلى سبيلِ المُثالِ ما هو التُّراثُ؟ وما علاقةُ المُجتمعِ بالتُّراثِ؟ وما دورُه في تحقيقِ سياسةِ صونِ التُّراثِ الثقافيِّ؟ فهذا البَحْثُ سوفُ يُجيبُ على هذه السُّاؤلاتِ الفرعيةِ؛ للإجابةِ على السُّؤالِ الرئيسيِّ: كيفُ يُمكنُ تعزيزُ المفهومِ القانونيِّ لدورِ المُجتمعِ المحليِّ في صونِ التُّراثِ الثقافيِّ؟

• أهميَّةُ البَحْثِ:

1. النّاحيةُ النظريَّةُ:

إنَّ دراسةَ الفهمِ القانونيِّ لدورِ المُجتمعِ المحليِّ في حمايةِ التُّراثِ الثقافيِّ والخوضِ في دراسةِ الفجوةِ العميقةِ بينَ الإرثِ الثقافيِّ والمُجتمعِ في التَّشريعَاتِ الحاليَّةِ في الوطنِ العربيِّ؛ تُسهمُ في إضافةِ مرجعٍ علميِّ جديِّ في مجالِ التُّراثِ والقانونِ، ذلكَ لِقِلةِ الدِّراساتِ العربيَّةِ

التي تناولت موضوع تعزيز الفهم القانوني لدور المجتمع المحلي في حماية التراث الثقافي، هذا، وإن دراسة المشاركة المجتمعية ودورها في حماية التراث من وجهة نظر قانونية ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لتسهم في اعتماد نهج شمولي وإضافة رؤية قانونية للمناقشات الحالية التي تركز على الجوانب الاقتصادية والعمرانية للتراث الثقافي.

2. الناحية العملية:

إن دراسة دور المشاركة المجتمعية في حماية التراث الثقافي وعلاقة الأفراد والمجتمعات بالتراث الثقافي تُثير الطریق لصناع القرار في الوطن العربي؛ لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، بما يتوافق مع أحكام الاتفاقيات الدولية في هذا السياق؛ لتتسبب مشاركة المجتمع المحلي، والسماح له فعلياً بحفظ تراثه الثقافي وصونه وحمايته. ونظراً لقلّة النصوص القانونية التي تناولت موضوع المشاركة المجتمعية، فقد اعتمد الباحث تحليل التشريعات الدولية والإقليمية؛ لتوضيح أهمية الأداة القانونية لتفعيل المشاركة المجتمعية، ومما سيشكل مرجعاً قانونياً لكافة المهتمين بمجال التراث الثقافي والمشاركة المجتمعية، من محامين وباحثين، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

• أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. إبراز دور المشاركة المجتمعية في حماية التراث الثقافي، وبيان العلاقة التكاملية لدور الأفراد والمجتمعات في تطبيق القوانين ذات العلاقة في الوطن العربي.
2. توضيح أهم التحديات التي تحول دون مشاركة المجتمعات المحلية في المحافظة على التراث الثقافي.
3. دراسة نماذج المشاركة المجتمعية في تشريعات حماية التراث الإقليمية والدولية لتعزيز القوانين الوطنية في العالم العربي.
4. إيضاح دور التشريعات في تفعيل دور الأفراد والجماعات لحماية التراث الثقافي.
5. التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في تعزيز الفهم القانوني لدور المجتمع في حماية التراث الثقافي.

• منهجية البحث:

سوف يعتمد الباحث في دراسته على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لبيان

وتوضيح ماهية التراث الثقافي وأنواعه وأهميته، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المحلي في حماية التراث الثقافي، منتملة في العولمة والوضع الاقتصادي الراهن، وقلة الوعي بأهمية التراث، مع التطرق للمعتقدات وتأثيرها على المشاركة الاجتماعية، ودراسة وتحليل أهم التشريعات التي ركزت على المشاركة الاجتماعية في حماية التراث الثقافي، ويشمل ذلك المعاهدات الثقافية الدولية ومعاهدات جامعة الدول العربية؛ وذلك لتعزيز دور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي في إطار قانوني ومؤسسي.

• تفسيمات البحث:

- المطلب الأول: ماهية التراث الثقافي.
- الفرع الأول: المفهوم.
- الفرع الثاني: أنواع التراث الثقافي.
- المطلب الثاني: المشاركة المجتمعية والتراث الثقافي في القوانين الدولية والإقليمية.
- الفرع الأول: المشاركة المجتمعية والتراث الثقافي في المعاهدات الدولية.
- الفرع الثاني: المشاركة المجتمعية والتراث الثقافي في المعاهدات العربية الثقافية.
- المطلب الثالث: أبرز التحديات التي تواجه مشاركة المجتمع المحلي في حماية التراث الثقافي.
- الفرع الأول: العولمة.
- الفرع الثاني: قلة الوعي بأهمية التراث.
- الفرع الثالث: المعتقدات الدينية.
- المطلب الرابع: مقترح لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صون التراث الثقافي.
- الخاتمة.
- المراجع.

المطلب الأول: ماهية التراث الثقافي.

التراث هو مصدر فخر لكل مجتمع؛ فهو ذاكرة الشعوب والمجتمعات التي تميز مجتمعا عن الآخر، وتشكل هويته ونسجه الاجتماعي. وإن انحراط جميع أصحاب المصلحة في صنون التراث هو ضرورة لتفعيل وتنفيذ سياسة وقوانين حماية التراث الثقافي في الوطن العربي. وتخضع المشاركة المجتمعية لأحكام نصوص قانونية معينة ومحددة؛ تم تقنينها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

ولأن مفهوم التراث الثقافي هو مفهوم متعدد ومتغير، يفترن بمفهوم الحفظ والإحياء والاستمرارية والنقل للأجيال القادمة؛ لذلك يتوجب معرفة ماهية التراث الثقافي الذي يتوجب حمايته من قبل المجتمع. فالممتلكات الثقافية في أي دولة تكون مادية أو غير مادية، وتشمل المواقع التاريخية والطبيعية والآثار والمعارف والمهارات، وتشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وأكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية وصول الفرد إلى تراثه الثقافي والمشاركة في صنونه في التعليق رقم (21)، حيث نص على "تعتبر الألتزامات باحترام وحماية الحريات والتراث الثقافي والتنوع الثقافي؛ الالتزامات مترابطة"⁽¹⁾ ويناقش هذا المطلب مفهوم ومدلول التراث الثقافي في التشريعات والاتفاقيات الدولية؛ بما يتوافق مع حقوق الإنسان.

الفرع الأول: المفهوم:

التراث في اللغة العربية هو (ما ورثناه عن الأجداد)، وأصلها من ورت، يقول ابن منظور في لسان العرب: ورثه ماله. ويقال: ورت؛ أي: ترك تراثا هائلا. وتراث الأمة: ما يتقبل من عادات وتقاليدها وعلوم وآداب وفنون ونحوها من جيل إلى جيل.⁽²⁾

لا يوجد تعريف محدد ومفق عليه للتراث الثقافي، حيث إنه هناك كثير من المفاهيم والتعاريف غيره من المصطلحات المتغيرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. والجدير بالذكر أن مصطلح "التراث الثقافي" استُخدم لأول مرة في القانون الدولي في الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي أو بما تعرف باتفاقية التراث العالمي عام 1972م، حيث حصرت التراث الثقافي المادي في الآثار والمواقع ذات القيمة العالمية الاستثنائية؛ من وجهة نظر تاريخية أو جمالية أو أثرولوجية. كما شملت الحماية القانونية

(1) التعليق العام رقم 21، 2009، (حق كل فرد في أن يُشارك في الحياة الثقافية) (الفقرة 1) أ من المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، GC/12.C/E/21، وبالخصوص الفقرتان 49(د) و50.

(2) ابن منظور، لسان العرب: ت ث، المجلد الثاني، الجزء 6، دار صادر، بيروت، ص 4136-4132.

في الاتِّقافيةِ التُّراثِ الطَّبِيعيِّ غيرَ أنَّها لم تَنطَرُقْ إلى التُّراثِ الثقافيِّ غيرِ الماديِّ؛ ممَّا جعلَهُ عُرْضَةً لِلخَطَرِ والاندثارِ.

وَعَرَفَتْ مُنظَّمَةُ اليُونيسكو للتُّراثِ الثقافيِّ بأنَّه: "هُوَ مِيزَاتُ المُقَنَّيَاتِ الماديَّةِ وغيرِ الماديَّةِ الَّتِي تُخَصُّ مَجْموعَةً ما أو مُجمَعاً لَدَيْهِ مَوْرُوثَاتٌ مِنَ الأجيالِ السَّابِقَةِ، وَظَلَّتْ باقِيَةً حَتَّى الوَقْتِ الحاضرِ، وَوَهَبَتْ لِأجيالِ المُقبِلَةِ."⁽¹⁾

فالتُّراثُ الثقافيُّ يَتَبَلَّوْرُ حَوْلَ النِّقَاطَةِ الَّتِي يَدْوِرُهَا مُتَغَيِّرَةٌ تَرَفُضُ الجُمُودَ. لَكِنْ لا يُخْتَلَفُ عَلَى أَنَّ التُّراثَ هُوَ الإِرْثُ الَّذِي يَنْتَقِلُ مِنَ الأَجْدَادِ لِلأَبْنَاءِ، وَمِنْ جِيلٍ لِأَخَرَ.⁽²⁾ وَإِنَّ التُّراثَ الثقافيِّ يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ بِأَنَّهُ المَوَارِدُ الَّتِي تَعكِّسُ الهُويَّةَ النِّقَاطِيَّةَ وَالتَّنْمِيَةَ النِّقَاطِيَّةَ لِلأَفْرَادِ وَالمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي تُسَعَى، بِصُورَةٍ ضَمْنِيَّةٍ أو صَرِيحَةٍ، فِي نَقْلِهَا إِلَى الأَجْيَالِ المُقْبِلَةِ.⁽³⁾ وَهَذَا الإِرْثُ لا يَنْحَصِرُ فِي المَعَالِمِ التَّارِيخِيَّةِ وَالأَثَارِ، بَلْ أَنَّهُ أَعْمَقُ وَأَشْمَلُ لِيَتَضَمَّنَ أَشْكَالَ التَّعْبِيرِ النِّقَاطِيَّةِ المَوْرُوثَةِ مِنَ الأَسْلَافِ كالمُنَاسَبَاتِ الإِحْتِفَالِيَّةِ، وَأَعْمَالِ الأَدْبَاءِ وَغيرِها مِنَ المُمَارَسَاتِ الَّتِي سَوَفَ يَسْتَعْرِضُهَا هَذَا البَحْثُ لِأِحْقَا.

وَفِي سِياقِ الوَطَنِ العَرَبِيِّ، كَانَتْ لِلاسْتِغْمارِ وَالكِتابَاتِ الاسْتِشْرَاقِيَّةِ دَوْرٌ فِي تَشْكِيلِ مَفْهُومِ التُّراثِ الثقافيِّ فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ، حَيْثُ تَتَعَامَلُ السُّلْطَاطُ مَعَ التُّراثِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ إِقْتِصادِيٌّ، وَبِالنَّالِيِّ يَنْبَغِي جَمائِئُهُ لِتَعْزِيزِ السِّياحَةِ، مِنْ خِلالِ تَهْجِيرِ المُجْتَمَعَاتِ إِلَى أَمَاكِنَ بَعِيدَةٍ دُونَ إِهْتِمَامٍ بِشُعُورِهِمُ لِلانْتِمَاءِ وَالبَقَاءِ فِي أَمَاكِنَ مَسَاكِينِهِمْ.⁽⁴⁾

إِنَّ هَذِهِ المُمَارَسَاتِ تَسَبَّبَتْ فِي تَشْكِيلِ مَفْهُومِ التُّراثِ الثقافيِّ فِي أَذهانِ أَفْرَادِ هَذِهِ المُجْتَمَعَاتِ، عَلَى أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لِلسِّياحِ؛ ممَّا أَدَّى إِلَى حُدُوثِ فَجْوَةٍ عَمِيقَةٍ بَيْنَ المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ وَالمُشارَكَةِ فِي صَوْنِ تراثِها الثقافيِّ وَالحِفاظِ عَلَيهِ. وَإِنَّ فَهْمَ التُّراثِ وَفَقَاً لِلكِتابَاتِ الاسْتِشْرَاقِيَّةِ يُعكِّسُ جِلِّياً عَلَى التَّسْرِيعَاتِ فِي الدُّولِ العَرَبِيَّةِ، فَتَرى الكَثِيرَ مِنْ قَوَانِينِ جَمائِئِهِ التُّراثِ وَضَعَتْ العَدِيدَ مِنَ الأحْكامِ وَالعُقُوبَاتِ الصَّارِمَةِ لِردِّعِ سَرَقَةِ وَتَهْرِيبِ الأَثَارِ.

(1) محمد نصر، الحماية الدولية والاقليمية للتراث الإنساني والأعيان الثقافية: دراسة تطبيقية على الحماية من الجرائم التي تقع على التراث، المجلة الجنائية القومية، 2016، مجلد 59، العدد 2، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص 39-3.

(2) ياسر هشام عماد الهياجي، دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، 2016، عدد 36، مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، ص 88.

(3) تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتصل بتراثها الثقافي، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، الأمم المتحدة (A/HRC/30/53)، 19 أغسطس، 2015، ص 4.

(4) حسام مهدي، تأثير الاستشراق والاستعمار على مفهوم التراث الثقافي والممارسات الحالية للحفاظ عليه، الملتقى العربي للتراث الثقافي، (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 2018\2\6-8، ص 49.

ومنها على سبيل المثال القانون المصري الذي تضمن تغليظ عقوبة سرقة وتهديب الآثار، حيث نصت المادة 41 على أن "يعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه، ولا تزيد على عشرة ملايين جنيه؛ كل من قام بتهديب أثر إلى خارج جمهورية مصر العربية مع علمه بذلك".⁽¹⁾

لكن هذه القوانين فشلت في التقليل من هذه الظاهرة أو الحد منها؛ وذلك بعزى إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار دور المجتمعات في حماية التراث الثقافي والحد من عمليته التخريب والتهديب وغياب إجراءات تعزيز التراث.⁽²⁾ فمعظم القوانين العربية أغفلت المشاركة المجتمعية؛ حيث لم تتضمن أحكاماً تنص على دور المجتمعات في صنع القرار وحصر التراث وإدارته.

الفرع الثاني: أنواع التراث الثقافي:

لقد تحطى التراث الثقافي المعنى الضيق المحصور بالمباني التاريخية والآثار إلى معنى أكثر شمولاً تتداخل فيه الممارسات اليومية والنمط المعيشي للمجتمعات. ويأخذ التراث الثقافي أشكالاً عديدة؛ ليشتمل التراث المادي والتراث غير المادي، كالمهارات التقليدية والاجتماعات الدينية والفنون المسرحية وغيرها. ولا شك أن التراث غير المادي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتراث المادي، حيث يعكسها جزءاً أساسياً من ثقافة الشعوب وقيمتها وتمط الحياة فيها.

وفي إطار الاهتمام بالمحافظة على التراث الثقافي ودراسته، قامت المنظمات الدولية المتخصصة - ممثلة في اليونسكو - عند سن التشريعات الثقافية؛ بتصنيف التراث الثقافي لعدة أنواع، والتي نستعرضها كالاتي:

1. التراث المادي: هو يتألف من موهومته حول العناصر المحسوسة من ثقافة مجتمع ما التي تعكس ماضيه وحاضره، وتشكل جزءاً مهماً من هويته، ولها قيمة تاريخية أو ثقافية أو دينية، كالمواقع التاريخية، والآثار، وغيرها.

(1) قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 والمعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2010 والقانون رقم 61 لسنة 2010 والقانون رقم 91 لسنة 2018 واللائحة التنفيذية للقانون.

(2) نصت المادة (56) من قانون الآثار السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (222) تاريخ 26/10/1963 والمعدل بالقانون رقم (1) تاريخ 28/2/1999 على ما يلي: "يعاقب بالاعتقال من خمس عشرة سنة إلى خمس وعشرين سنة وبالغرامة من خمسمائة ألف ليرة إلى مليون ليرة كل من هرب الآثار، أو شرع في تهريبها". انظر: رضا فراوة، توجيهات من أجل قانون ملائم في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، الملتقى العربي للتراث الثقافي، (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 2018\2\6-8، ص:76.

تعزيز الفهم القانوني لدور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي في العالم العربي (287 - 254)

وفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التراث الثقافي؛ هو الذي يشمل ما يلي (اتفاقية التراث العالمي، 1972)⁽¹⁾:

- المواقع التي تكون من عمل الإنسان أو من عمل مشترك بين الإنسان والطبيعة التي تكون لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر جمالية أو تاريخية.
- الآثار، كالتحت والتصوير على المباني والأعمال المعمارية والنقوش التي لها قيمة عالمية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.
- المباني سواء معزلة أو متصلة التي بسبب عمارتها أو اندماجها في منظر طبيعي لها قيمة عالمية استثنائية.

2. التراث غير المادي: هو التقاليد والتعبير عن ثقافة مجتمع ما الموروثة من الماضي، ومن أشكال هذا التعبير الفولكلور والموسيقى الشعبية والأغاني وحكايات وممارسات تقليدية تتوارثها الأمة عبر أجيال وعصور، تعبيراً عن هويتها وكيانها وثقافتها. الجدير بالذكر أن التراث غير المادي ليس محصوراً فقط في التقاليد الموروثة عن الأسلاف، بل يشمل أيضاً التقاليد المعاصرة التي تميز مجتمعاً ما وثقافته. لقد جاء تعريف اليونسكو لهذا النوع من التراث في المادة الثانية من اتفاقية صون التراث غير المادي لعام 2003؛ بأنه "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل، يُدعاه الجماعات والمجموعات من جديد؛ بصورة مستمرة، بما يتفق مع هويتها وتقاليدتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو يُمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم إحترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية"⁽²⁾.

لقد استبعدت اليونسكو في تعريفها للتراث غير المادي العادات والممارسات الثقافية التي تخالف المعايير العالمية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ مما أثار جدل حول

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، اتفاقية التراث العالمي لحماية التراث الثقافي والطبيعي، 17 1975 Effective: 17 December 1975، UNTS 151; 27 UST 37; 11 ILM 1037، 1358

(2) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، اتفاقية صون التراث الغير مادي (2003)، S. U.N.S.T 35 2368، (Treaty Doc. No. 42671 (2006

عالمية حقوق الإنسان والتسبب الثقافية (1)

هناك جهودٌ ومساعٍ عربيةٌ مكرّسةٌ نحو وضع تعريفٍ للتراث غير المادي، ويبدو ذلك جلياً في اجتماع الدول العربية المشاركة في مشروع التراث المتوسطي الحي (ميدلهير) في القاهرة؛ بشأن تعريفٍ وتحديدٍ لمصطلح التراث غير المادي، حيث ناقشت الدول المشاركة ذلك، ولكن لم يتم التوصل إلى تعريفٍ محددٍ للتراث الثقافي، وانتهى بذكر بعض العناصر من التراث التقليدي العربي، ولكن ليس على سبيل الحصر لتشمل (2):

- التّعابير الموسيقية القديمة (القصيد، والموشحات وغيرها).
- الخط العربي: الفن القديم المتجدد الذي يعكس الأهتمام بالفن والجمال في الثقافة العربية والإسلامية.
- أنظمة النقل والمعرفة والتعليم والمهارات المتعلقة بالبناء ليشمل البناء الأثري والسعي وغيرها.

والجدير بالذكر أن التراث غير المادي يعتمد في صونه على الجماعات، حيث إنّه هي المصدر لهذه التعابير التقليدية التي بدورها تُقرّر إذا كان هذا التعبير هو جزء من إرثها، وبالتالي يجب أن يُحافظ عليه، وأن يُنقل إلى الأجيال الأخرى (3).

فالمجتمع هو عنصرٌ أساسي في حماية التراث غير المادي، ويُعزّز مشاركته سوف تتحقق سياسة الحماية المنشودة. فالملاحظ أن اتفاقية التراث غير المادي (2003) ركزت على دور الفرد والمجتمع في حماية التراث غير المادي، وأنه طرفٌ مهمٌ في تنفيذ السياسة الدولية لصون التراث.

• القسم الثاني: المشاركة المجتمعية والتراث الثقافي في القوانين الدولية والإقليمية:

تسهم الأدوات الموسسية والتشريعية في إعتقاد السياسات وسنّ التشريعات لحماية

(1) Fatimah Alshehaby، Defining Human Rights and Cultural Heritage within Human Dignity، A chapter in Human Rights، Cultural Heritage، and Self-Determination in the Arab Region: A Dissertation Submitted to the Law School of the University of Notre Dame، South Bend، Indiana، United States، 2018 ، p:28-29.

(2) اليونسكو، مدليهر – التراث المتوسطي الحي، مساهمة في تطبيق اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي في البلدان المتوسطية الشريكة (مصر والأردن ولبنان وسوريا)، المرحلة الأولى، 2012.

(3) خالد محمد، دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الثقافي، مجلة منبر التراث الأثري، 2013، مجلد 2، العدد 2، الجزائر، ص: 157-161.

تعزيز الفهم القانوني لدور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي في العالم العربي (287 - 254)

التراث الثقافي. هذه السياسات والقوانين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع وعلاقته بترائيه، حيث تُبنى السياسة الفعالة لتعزيز المشاركة المجتمعية على نشر الوعي حول أهمية مشاركة الأفراد والمجتمعات في حماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية.

وهذا يتم من خلال إصدار قوانين تُعزز الوعي القانوني بأهمية المشاركة المجتمعية ودورها المركزي في تنفيذ القوانين ذات العلاقة. لقد ركزت التشريعات الدولية لحماية التراث الثقافي على الدور الذي تضطلع به المجتمعات في تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتحقيق الهدف المنشود ألا وهو صون التراث الثقافي. فلقد وضعت هذه القوانين آليات تعمل على ضمان مشاركة المجتمع على أوسع نطاق ممكن في إعداد وتنفيذ برامج صون التراث الثقافي والتنسيق مع الجهات المختصة لحصر التراث غير المادي. يفتقد الوطن العربي لوجود تشريعات تركز على دور الأفراد والمجتمعات في حماية التراث الثقافي.

أ. المشاركة المجتمعية والتراث الثقافي في المعاهدات الدولية:

بدأ الاهتمام العالمي بالتراث الثقافي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تأثير الحرب على الموروث الإنساني، حيث إن كثيراً من المواقع المبنية الأثرية تعرضت للهدم والسرقة من قبل الدول الغازية؛ الأمر الذي استدعى تدخلاً عالمياً انتهى باعتماد اتفاقية لاهي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح عام 1954.⁽¹⁾

وبذلك تكون أول اتفاقية مخصصة لحماية الموروث الإنساني في القانون الدولي المعاصر في حين أن مصطلح التراث الثقافي في المواثيق الدولية تم استخدامه أول مرة في اتفاقية التراث العالمي 1972.⁽²⁾

لقد تم تضمين المشاركة الاجتماعية في أكثر من مادة في الاتفاقية، فلقد نصت المادة العاشرة فقرة (2) " للجنة أن تدعو في أي وقت إلى اجتماعاتها المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الأفراد؛ لاستشارتهم في قضايا معينة"⁽³⁾، حيث حوّلت لجنة التراث العالمي بالاجتماع

(1) Ehlert، Caroline، Prosecuting the Destruction of Cultural Property in International Criminal Law، (Leiden، Brill2013،) ed.1، P: 43.

اتفاقية لاهي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح عام 1954 انظر:

U.N.T.S 240 956، 14.249، أغسطس، 19567.

(2) Francesco Francioni، The 1972 World Heritage Convention: A Commentary (Oxford2008،)،

(3) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، اتفاقية التراث العالمي لحماية التراث الثقافي والطبيعي، 17 17 UNTS 151؛ 27 UST 37؛ 11 ILM 1037، Effective: 17 December 1975 (1972) 1358

مَعَ الْمُؤَسَّسَاتِ الْأَهْلِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْأَفْرَادُ؛ لِمُنَاقَشَتِهِمْ فِي قَضَايَا التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ وَالطَّبِيعِيِّ، وَبِذَلِكَ تَعَكُّسُ هَذِهِ النُّصُوصِ مَدَى أَهْمِيَّةِ مُشَارَكَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي حِمَايَةِ التُّرَاثِ. غَيْرَ أَنَّ الْإِتِّفَاقِيَّةَ لَمْ تُلَقِ الضُّوْءَ عَلَى دَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي تَنْفِيذِ وَتَعْرِيزِ الْمُعَاهَدَاتِ الثَّقَافِيَّةِ أَوْ حَتَّى الدَّوْلِ عَلَى تَوْظِيْفِ إمكَانِيَّاتِ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَالْأَفْرَادِ لِحِمَايَةِ التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ.

لَكِنْ مِنَ الْمُلَاحَظِ أَنَّ الْإِتِّفَاقِيَّةَ صَوْنِ التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ غَيْرُ الْمَادِيِّ تَضَمَّنَتْ بِشَكْلٍ وَاضِحٍ وَأَكْثَرَ شُمُولِيَّةٍ دَوْرَ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ؛ مُؤَسَّسَاتٍ وَجَمَاعَاتٍ وَأَفْرَادٍ فِي اسْتِمْرَارِيَّةٍ وَإِحْيَاءِ التُّرَاثِ غَيْرِ الْمَادِيِّ، وَحَثَّتِ الدَّوْلَ الْمُوقَّعةَ عَلَى الْإِتِّفَاقِيَّةِ أَنْ تُفَعِّلَ مُشَارَكَةَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ فِي صَوْنِ التُّرَاثِ غَيْرِ الْمَادِيِّ وَتَطْوِيرِهِ؛ بِإِغْتِبَارِهِ عُنْصُرًا أَسَاسِيًّا فِي عَمَلِيَّةِ إِزْدِهَارِ وَصَوْنِ هَذَا الْمَوْرُوثِ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي الْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ "تَسْعَى كُلُّ دَوْلَةٍ طَرَفٍ، فِي إِطَارِ أَنْشِيطَتِهَا الرَّامِيَّةِ إِلَى حِمَايَةِ التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ غَيْرِ الْمَادِيِّ إِلَى ضَمَانِ أَوْسَعِ مُشَارَكَةِ مُمَكِّنَةٍ لِلْجَمَاعَاتِ، وَالْمَجْمُوعَاتِ، وَأَحْيَانًا لِلْأَفْرَادِ، الَّذِينَ يُدْعُونَ هَذَا التُّرَاثِ وَيَحَافِظُونَ عَلَيْهِ وَيُنْفِلُونَهُ، وَضَمَانِ إِشْرَاكِهِمْ بِنِسَاطٍ فِي إِدَارَتِهِ." (1)

وَتَضَمَّنَتْ الْإِتِّفَاقِيَّةُ أَحْكَامًا أَكَّدَتْ أَلَّا يَتِمَّ الْإِدْرَاجُ فِي قَوَائِمِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ أَوْ إِدْرَاجِ الْمُمَارَسَاتِ الثَّقَافِيَّةِ فِي قَائِمَةِ التُّرَاثِ الْعَالَمِيِّ دُونَ الْمُوَافَقَةِ الْحُرَّةِ وَالْمُسَبِّقَةِ وَالْمُسْتَنِيرَةِ مِنَ الْمُجْتَمَعِ أَوْ الْمَجْمُوعَةِ الْمَعْنِيَّةِ، كَالسُّكَّانِ الْأَصْلِيِّينَ. (2)

كَمَا أَنَّ مُشَارَكَتَهُمْ مَطْلُوبَةٌ أَيْضًا فِي إِعْدَادِ وَتَنْفِيذِ بَرَامِجِ الْحَافِظَةِ عَلَى التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ، وَكَذَلِكَ مُشَارَكَةُ الْخُبْرَاءِ وَالْمُنْظَمَاتِ ذَاتِ الْعِلَاقَةِ وَمَعَاهِدِ الْبَحْثِ، فِي تَحْدِيدِ وَتَعْرِيفِ التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ غَيْرِ الْمَادِيِّ، وَرَسْمِ قَوَائِمِ الْجَرْدِ وَإِعْدَادِ الْبَرَامِجِ وَالْمَشْرُوعَاتِ وَالْأَنْشِيطَةِ وَإِعْدَادِ مَقَلَّاتِ التَّرْشِيحِ، وَإِضَافَةِ عُنْصُرٍ لِقَائِمَةِ التُّرَاثِ أَوْ نَقْلِهِ إِلَى أُخْرَى. (3)

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، اتفاقية صون التراث الغير مادي (2003)، S. U.N.S.T 35 2368، (Treaty Doc. No. 42671 (2006) أيضا المادة (11) أكدت أهمية مشاركة المجتمع المدني في صون التراث الثقافي الغير مادي حيث نصت " تقوم كل دولة طرف بما يلي:

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها؛

(ب) القيام، في إطار تدابير الصون المذكورة في الفقرة 3 من المادة 2، بتحديد وتعريف مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها، بمشاركة الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

(2) تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتصل بتراتها الثقافي، مجلس حقوق الإنسان، ص:7.

(3) المرجع نفسه.

ولا شك أن التركيز على دور الجماعات والأفراد في الاتقافية يُعدُّ تطوراً ملحوظاً في قواعد القانون الدولي؛ فيما يخص المشاركة المجتمعية في صنون الموروث الثقافي، ويشكل إغترافاً صريحاً بحق الأفراد والجماعات في المشاركة في التنمية الثقافية وحماية مصدر هويتهم واثمانيهم من الأندثار والضباغ. وهذه المشاركة من شأنها أن تسهم في تطبيق السياسة الوطنية الثقافية، وبالتالي وبدون إخلال بالقوانين التشريعية الوطنية تُعزز السلام والأمن العالمي، وتخدم المصالح الإنسانية جمعاء، باعتبار التراث الثقافي إرثاً إنسانياً عالمياً.

ب. المشاركة المجتمعية والتراث الثقافي في المعاهدات العربية الثقافية:

أولت جامعة الدول العربية إهتماماً كبيراً للتراث الثقافي منذ نشأتها؛ باعتبارها مصدرراً للهوية والوحدة العربية، ووسيلة لمواجهة التحديات الخارجية⁽¹⁾ كان هذا الإهتمام جلياً في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي تم اعتماده في المؤتمر الثاني لوزراء التعليم العرب عام 1964، حيث نصت المادة الخامسة عشرة على أن "تتعاون الدول العربية فيما بينها على إحياء التراث العربي-الفكري والفني- والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطلابين."⁽²⁾ أيضاً بموجب هذا الميثاق تم تأسيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي بدورها تعمل على تعزيز الثقافة العربية وحماية التراث الثقافي؛ لتحقيق الوحدة الفكرية العربية، وصون الهوية العربية، والمساهمة في الحضارة الإنسانية، وبذلك تكون جامعة الدول العربية أول منظمة إقليمية تستحدث منظمة متخصصة في تنمية وتطوير الفكر الثقافي والعلمي وتشجع التعاون الفكري بين الدول العربية، وتُعزز الرسالة العالمية لليونسكو في المنطقة.⁽³⁾

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته ميثاق جامعة الدول العربية الذي يكمن في تضمين حماية التراث الثقافي بين نصوصه إلا أنه أغفل المجتمع المدني ودوره في حماية التراث الثقافي؛ مما انعكس سلباً على كيفية تطبيقه، وعلى الخطط اللاحقة للمنظمة. ومن الجدير بالذكر أن دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ألقى الضوء على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في العملية الثقافية والعلمية والتربوية كما كان مبيئاً

(1) طاهر المهدي بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك: 1945-2000 م، (عمان: دار زهران للنشر، 2016) ط، ج: 1، ص 13-15.

(2) مجلس جامعة الدول العربية، ميثاق الوحدة الثقافية العربية، الدورة الحادية والأربعون، 21\5\1964. انظر: Anita L. P. Burdett، Arab League 1943-1963: British Documentary Sources/1995.

Majid Khadduri، The Arab League As a Regional Arrangement، The American Journal of International Law، 1946، Vol. 40، No. 4، p:756777.

(3) شهاب مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها، (معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ط 1، ص: 104.

في المادّة الأولى، الفقرة السادسة التي تنصّ على "تتسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني العربيّة وإشراكها في العمليّة التّربويّة والثّقافيّة والعلميّة." (1)

ومن الملاحظ أنّ هناك تضمينًا قانونيًا لمشاركة مؤسسات المجتمع المدنيّ، وهذا يعدّ تقدّمًا وتطوّرًا ملموسًا في المبادئ القانونيّة المتعلّقة بحماية التّراث الثّقافي، وخطوةً أوّليّةً لتشجيع مشاركة المجتمع المدنيّ. ولكنّ الآيّة وكيفيّة المشاركة غير واضحة، كما أنّ الدّستور أغفل دور الدّولة والتزامها في تمكين مؤسسات المجتمع المدنيّ، وتسهيّل مهامّه؛ ممّا يستدعي وضع الآيّة واضحةً تبيّن وتؤكد دور مؤسسات المجتمع المدنيّ، وتفعّل مشاركته في حماية التّراث الثّقافي. بيّنما الدّستور ذكر مؤسسات المجتمع المدنيّ، فلقد أغفل تضمين السّكان المحليّين والأفراد ودورهم في صون موروّثهم الحضاريّ.

ومصطلح المجتمع المدنيّ هو مصطلح شاملّ واسع يشمّل المؤسسات غير الحكوميّة وأفراد والجماعات أو السّكان المحليّين، وليس مقتصرًا فقط على مؤسسات المجتمع المدنيّ.

من المعلوم أنّ مؤسسات المجتمع المدنيّ مكوّنة من أفراد من الشّعبيّ الذين هم يمثّلون السّكان المحليّين ويعكسون مصالحهم إلاّ أنّه ليس بالصّواب حصر دور المجتمع المدنيّ في المؤسسات الأهلّيّة وتهميش الأفراد والجماعات المحليّة، حيث إنّهم يقومون بدور مهمّ في إحياء الموروث وحماية التّراث من الهدم والسّرقة لاسيّما في مناطق النّزاع المسلّح، فقد كانت عدّة شواهد في عالمنا العربيّ تُثبت ذلك، فعندما كانت هناك أماكن يصعب على الخبّراء أو المؤسسات الوصول إليها، فكان السّكان المحليّين هم الدّرع الحامي، بيّنما هناك حوادث مشابهة بسبب التّحدّيات الاقتصاديّة وغيرها؛ هناك من أسهم في تهريب أو تهديم إرثه. (2)

وبناءً على ذلك، فإدراج وتضمين السّكان وإشعارهم بالمسؤوليّة القانونيّة قد يكون وسيلةً مهمّةً لزيادة الوعي بأهميّة التّراث الثّقافي، ومواجهة التّحدّيات المعاصرة والمخاطر التي تهدّد التّراث الإنسانيّ؛ وعلى وجه الخصوص في عالمنا العربيّ. بجانب أنّ النّصوص القانونيّة من شأنها أن تُشعر الفرد والمجتمع بالانتماء، وبالتالي يُسهّم في عمليّة التطوير والاستمراريّة للتّراث، بجانب المشاركة في إنجاز وتنفيذ السّياسة العامّة المتعلّقة بحماية التّراث الثّقافي.

(1) دستور المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، مجلس جامعة الدول العربيّة، 1964 تمّ تعديله 2016.

(2) René Teijgeler، Politics and Heritage in Egypt. One and a Half Years after the Lotus Revolution، Journal of the World Archaeological Congress، 2013، Vol.9، No.1، P: 238-239.

انظر أيضًا: اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، "حماية التراث الثّقافي للشعوب لحماية الهوية الإنسانيّة"، مجلة الإنساني، 2009-2010، العدد 46، ص: 19.

• **القِسْمُ الثَّانِي: أْبْرَزُ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تُوَجِّهُ مُشَارَكَةَ الْمُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ فِي حِمَايةِ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ.**

كَانَ لِعَدَدٍ مِنْ الأَحْدَاثِ العَالَمِيَّةِ والإقْلِيمِيَّةِ ذَاتِ الطَّابَعِ الثَّقَافِيِّ وَالاِقْتِصَادِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ، مِثْلَ العَوْلَمَةِ وَالاسْتِشْرَاقِ وَالاسْتِغْمَارِ وَالنَّظْرَفِ الدِّيْنِيِّ انْعِكَاسَاتٌ عَلَيَّ فَهْمِ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ فِي المَنْطِقَةِ العَرَبِيَّةِ وَحِفْظِهِ وَعِلاَقَتِهِ بِالمُجْتَمَعِ. فِي مَطْلَعِ القَرْنِ الحَادِي وَالعِشْرُونَ، أَسْهَمَتِ التَّحْدِيَّاتُ الاِقْتِصَادِيَّةُ وَالاجْتِمَاعِيَّةُ وَالْحُرُوبُ المُدْمِرَةُ فِي خَلْقِ فَجْوَةٍ بَيْنَ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ وَالمُجْتَمَعِ؛ مِمَّا أَدَّى إِلَى تَعْرِيضِ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ المَادِيِّ وَغَيْرِ المَادِيِّ لِكَثِيرٍ مِنَ المَخَاطِرِ، كَالهَدْمِ وَالإِهْمَالِ وَالسَّرْقَةِ. وَتتَّفَاقَمُ هَذِهِ الطُّوَاهِرُ فِي ظِلِّ العِيَابِ المُتْرَايِدِ لِمُشَارَكَةِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَحُضُورِ التُّراثِ فِي وَعْيِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ، وَيُنَسَبُ ذَلِكَ لِلتَّحْدِيَّاتِ الجَمَّةِ الَّتِي تُحَوِّلُ دُونَ مُشَارَكَةِ المُجْتَمَعِ فِي حِمَايةِ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ، أْبْرَزُهَا العَوْلَمَةُ، وَقِلَّةُ الوَعْيِ بِأَهْمِيَّةِ التُّراثِ وَالمُتَعَدَّاتِ الدِّيْنِيَّةِ. وَيَسْتَلْزِمُ هَذَا الأَمْرَ النَّظْرَ فِي هَذِهِ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تُوَجِّهُ المُشَارَكَةَ المُجْتَمَعِيَّةَ وَالإِشْكَالِيَّاتِ وَالقَضَايَا الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِفَهْمِ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ، وَأَهْمِيَّةِ تَعْرِيزِ الوَعْيِ المُجْتَمَعِيِّ؛ بِاعْتِبَارِ المُجْتَمَعِ عُنْصُرًا أَسَاسِيًّا فِي إِدْمَاجِ عَمَلِيَّةِ حِفْظِ التُّراثِ بِالتَّنْمِيَّةِ.

أ. العَوْلَمَةُ:

تَخْتَلِفُ نَظْرَةُ المُفَكِّرِينَ لِّلْعَوْلَمَةِ كظَاهِرَةٍ؛ وَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَيَّ مَفْهُومِهَا. فَالعَوْلَمَةُ تَعْنِي نُمُوَ التُّرَابِطِ العَالَمِيِّ، مِنْ حَيْثُ الاِقْتِصَادِ وَالثَّقَافَةِ وَالِغَاءِ الحُدُودِ وَصَهْرُ الفُرُوقَاتِ الثَّقَافِيَّةِ لِتَكْوِينِ ثَقَافَةٍ عَالَمِيَّةٍ (1) وَلَاشَكَّ أَنَّ هُنَاكَ إِبْجَابِيَّاتٍ لِّلْعَوْلَمَةِ، وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ انْكَارُ أَنَّهَا تُشَكِّلُ تَهْدِيدًا خَطِيرًا لِهُويَّةِ الأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ، حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الثَّقَافَةِ العَالَمِيَّةِ يَتَّبَلُورُ فِي فِكْرَةٍ سِيَادِيَّةٍ ثَقَافَةِ الدُّوَلِ العَظْمَى وَإِنْدثارِ الثَّقَافَاتِ الأُخْرَى تَحْتِ مَسْمَى التَّنْمِيَّةِ (2) فِي إِطَارِ العَوْلَمَةِ، قَدْ لَا تَأْخُذُ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ فِي الحُسْبَانِ الثَّقَافَةِ المَحَلِّيَّةِ وَالسِّمَاتِ الخَاصَّةِ بِهَا، وَبِذَلِكَ تُفَوِّضُ وَسَائِلَ التَّنْمِيَّةِ وَالمُشَارَكَةَ المُجْتَمَعِيَّةِ. فَتَحْقِيقُ التَّنْمِيَّةِ مُرْتَبِطٌ إِزْتِبَاطًا وَثَبْتًا بِتَعْرِيزِ وَحِمَايةِ التُّراثِ الثَّقَافِيِّ وَتَفْعِيلِ المُشَارَكَةَ المُجْتَمَعِيَّةِ، كَمَا وَرَدَ عَنِ اللُّجْنَةِ العَالَمِيَّةِ لِالثَّقَافَةِ وَالتَّنْمِيَّةِ أَنَّ "التَّنْمِيَّةَ المُنْفَصِلَةَ عَنِ مُحِيطِهَا البَشَرِيِّ وَالثَّقَافِيِّ، نُمُوٌ فَاقِدِ الرُّوحِ، وَالتَّنْمِيَّةُ الاِقْتِصَادِيَّةُ بِأَرْهَى صُورِهَا، جُزْءٌ مِنَ ثَقَافَةِ أَيِّ شَعْبٍ". (3)

إِنَّ التُّراثَ هُوَ عُنْصُرٌ مُهمٌّ مِنْ عَنَاصِرِ تَشْكِيلِ هُويَّةِ الأُمَّمِ الثَّقَافِيَّةِ؛ لِأَنَّ لِلتُّراثِ دَوْرًا بَارِزًا فِي تَدْعِيمِ الرُّوَابِطِ وَالأَسْرِ القُومِيَّةِ، فَالْتُّراثُ هُوَ مُتَعَيِّرٌ وَليْسَ جَامِدًا، مَلِيٌّ بِالحَيَاةِ

- (1) محمد عابد الجابري، نحن والتراث، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٠)، ط٣، ص: ١٥.
- (2) فتحية محمد إبراهيم، أزمة الهوية الثقافية في عصر العولمة: رؤية أنثروبولوجية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 15، العدد 1، جامعة الملك سعود، ص: 147-115.
- (3) الأمم المتحدة، العولمة والخيار الثقافي، تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، ص: 91.

والحرّكة والديناميكية والنماء، وهو الإرث الفكري القديم المتجدّد بفعل جهود الأجيال المتعاقبة التي أنتج حراكها الثقافي المخزون التراثي والحضاري للأمم الزاخر بخبرات إنسانية أنصحت النصوص، وأسهمت في ابتكار وتطوير المفاهيم والقيم والمعتقدات والعادات والتقاليد، وصاغت الرؤى في جميع أشكال الفنون، وعززت النظريات العلمية والقدرة على التفكير والخلق والإبداع في شتى المجالات الفكرية.⁽¹⁾

إنّ العولمة والترويج الإعلامي لها في العالم العربي كان له تأثير كبير على ثقافة الإنسان العربي وهويته ومدى إهتمامه بموروثه الحضاري، فلاشك أنّ المجتمعات تحضت بشكل غير مباشر لاستعمار فكري وثقافي، وهذا قد يكون واضحاً من سيطرة العولمة على جميع مظاهر الحياة اليومية، من خلال التكنولوجيا التي تسنّب التفكير والهوية؛ خاصة بين أفراد الجيل الناشي.⁽²⁾

فمن الملاحظ أنّ هناك اتجاه متزايداً في التحدّث باللغة الإنجليزية في المجتمع العربي، الأمر الذي يعدّ تهديداً خطيراً لمستقبل اللغة العربية، وبذلك يجسد شكلاً من أشكال هيمنة العولمة وسلباتها على الثقافة العربية.⁽³⁾

إنّ العولمة وما صاحبها من ضياع للهوية العربية وتويع من العنوض في المراجعيات الثقافية، وكذا التغييرات والتحوّلات المتسارعة التي تتعرّض لها المجتمعات في الوقت الراهن، وما لها من تأثيرات سلبية على التراث الثقافي من تغيير وانديار، تجعل من تفعيل مشاركة المجتمع المدني من أفراد وجماعات ومؤسسات أهلية في صون التراث الثقافي مسألة ضرورية وملحة أكثر من أي وقت مضى.⁽⁴⁾ بالإضافة إلى الدور المهم الذي تؤديه المؤسسات الثقافية الحكومية في إبراز قيمة التراث والتنوع بأهميته، واعتماد سياسة نموذجية تقوم على التعاون والمشاركة في حماية التراث الثقافي وتعزيز الهويات المحلية للمجتمعات.

(1) مها خيربك ناصر، تحديات العولمة وعلاقتها بالتراث والحداثة، مؤسسة الدراسات العلمية،

2014. <http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=825>

(2) المرجع نفسه.

(3) صلاح أحمد رمضان، مستقبل اللغة العربية في عصر العولمة والتحديات المعاصرة بين الواقع والمأمول، ورقة عمل، مؤتمر اللغة العربية

(4) مها خير بك ناصر، تحديات العولمة وعلاقتها بالتراث والحداثة، <http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=825>

ب. قلة الوعي بأهمية التراث:

يعدُّ التراث الثقافي مصدراً لهوية الشعوب وحضارتها. ومن الجدير بالذكر أنَّ التراث الثقافي لا يقتصر على المباني التي لها قيمة دينية أو تاريخية أو أثرية، وإنما أيضاً على ما تحتويه من منقولات، سواء أكانت آثاراً أو مؤلفات أو وثائق أو تراثاً تثبت قيمته الدينية والتاريخية والثقافية في المحيط الموجود فيه، بالإضافة إلى العناصر اللامادية من الثقافة اليومية التي تُعتبر أساساً وجوهرًا للهوية الثقافية لمجتمع ما كالفلكلور، والموسيقى والطقوس والعادات الاجتماعية التي تعدُّ مكوناً أساسياً في حياة مجتمع ما، ولا تتعارض مع مبدأ الكرامة الإنسانية والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.⁽¹⁾

وتعدُّ الآثار من الكنوز التي تفتخر بها الدول، وقد تكون أحد المصادر الجوهريَّة لأقتصادها، وعلى الرغم من ذلك إلَّ أنَّها قد لا تجدُّ الاهتمام الكافي من قبل المجتمع نظراً لقلَّة الوعي بأهمية التراث وتقديره. وهذه الظاهرة تتمثل في قلَّة زيارة الأماكن الأثرية والمتاحف والعزوف عن تعلُّم وتوثيق التراث والمعرفة عن التاريخ.

هَذَا، وإن اختلفت درجة الوعي الثقافي من بلد لآخر إلَّا أنَّه يظلُّ أحد العقبات التي تُعزّل تنفيذ السياسة العامة لصون التراث في الدول العربية، حيث إنَّ وجود القوانين وحدها غير كافية لتحقيق الهدف المنشود، فالتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني هو مطلب أساسي لتطبيق القوانين المعنية بصون التراث الثقافي لتحقيق النهضة الثقافية، وتحقيق التنمية المستدامة. فهناك حاجة ملحة لرفع مستوى الوعي الثقافي لدى الشعوب، واستنعارهم بقضية الموروث الوطني الإنساني، وما يحمله من قيمة بين طياتها، وبالتالي حمايتها للأجيال القادمة. فالحفاظ على مستوى الوعي الثقافي قد يبدو جلياً، من خلال الأحداث الأخيرة في المنطقة، وكثرة الهدم والتخريب والاتجار بالآثار بسبب التطورات الاقتصادية، حيث أصبحت القيمة الأساسية للمواقع الأثرية هي القيمة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة.⁽²⁾

التعريف بأهمية الموروث الثقافي هو ضرورة ملحة للحدد من التحديات التي تواجه التراث الثقافي، خاصة في وقت الأزمات، فالمجتمع المدني يؤدي دوراً مهماً في صون التراث من الضياع، فهناك شواهد تدلُّ على ذلك، ففي ثورة يناير المصرية عام 2011، وعلى الرغم من حساسة مصر لبعض من آثارها التاريخية وكنوزها القيمة إلَّا أنَّ العالم انبهر باصطفاف الشعب المصري وتشكيله منطومة بشرية متسلسلة ومكتافة لحماية

(1) Francesco Francioni & Martin Scheinin, Cultural Human Rights (Leiden: Brill, 2008).

(2) دانا فراس، دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتعليم في مجال حفظ التراث، الملتقى العربي للتراث الثقافي، (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 8-2018\2018، ص: 66.

الْمُتَّحِفِ الْمِصْرِيِّ وَصَوْنِ مُقْتَنِيَاتِهِ مِنَ السَّرْقَةِ وَالضِّيَاعِ.⁽¹⁾

أَيْضًا هُنَاكَ شَوَاهِدٌ أُخْرَى فِي وَقْتِ الْأَزْمَاتِ رَأَيْنَا فِيهَا تَقَاظِمَ مُشْكِلَةَ الْأَتِّجَارِ بِالْأَثَارِ وَتَهْرِيْبَهَا لِلْخَارِجِ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ الْمُوَاطِنِينَ، وَفِي بَعْضِ الْحَالَاتِ تَعَرَّضَتْ الْمَوَاقِعُ الْأَثْرِيَّةُ لِلْهَدْمِ وَالْحَفْرِ غَيْرِ الْقَانُونِيِّ لِأَعْرَاضٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ.⁽²⁾

هَذِهِ الْأَمْتَلَةُ تَعَكِّسُ أَهْمِيَّةَ الْوَعْيِ التَّقَافِيِّ فِي صَوْنِ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ، وَبِالتَّالِيِ فَإِنَّ اسْتِخْدَاتِ بَرَامِجِ لِرَفْعِ

مُسْتَوَى الْوَعْيِ لَدَى الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ بِجَانِبِ وُجُودِ قَوَانِينِ الْحِمَايَةِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُعَزِّزَ مَشَارَكَةَ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ.

وَمِنْ هُنَا نَبْرُزُ أَهْمِيَّةُ الْوَعْيِ التَّقَافِيِّ وَدَوْرُ الْمُجْتَمَعِ فِي جَمَايَةِ الْمَوْزُوتِ الْحَضَارِيِّ بِصِفَةِ عَامَّةٍ، غَيْرَ أَنَّ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ غَيْرَ الْمَادِيِّ قَدْ يَعْتمِدُ اعْتِمَادًا شَبَهَ كُلِّيِّ عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ فِي جَمَايَتِهِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَوْسَّسَاتِ الْحُكُومِيَّةِ فِي الدَّوْلَةِ؛ لِأَنَّ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ غَيْرَ الْمَادِيِّ يَسْمَلُ جُزْءًا كَبِيرًا مِنْ الْحَيَاةِ الْيَوْمِيَّةِ لِجَمَاعَةٍ مَا، كَالأَكْلِ الشَّعْبِيِّ وَالرَّقْصِ وَغَيْرِهِ؛ مِنْ جَوَانِبِ الْحَيَاةِ الْيَوْمِيَّةِ الَّتِي تُشَكِّلُ أَسَاسًا جَوْهْرِيًّا مِنْ هُوِيَّةِ هَذَا الْمُجْتَمَعِ، وَتَنْهَضُ بِحُقُوقِهِ التَّقَافِيَّةِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ، وَتَدْعُمُ التَّنَوُّعَ التَّقَافِيَّ وَفِكْرَةَ تَقْبَلِ الْإِخْر.

وَهَذَا يَبْدُو سَبَبًا وَجِيْهًا لِلتَّضْمِينِ وَتَرْكِيْزِ الْيُونِسْكُو فِي اتِّقَافِيَّةِ صَوْنِ التُّرَاثِ غَيْرِ الْمَادِيِّ عَلَى دَوْرِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ وَمَوْسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيِّ فِي جَفْظِهِ وَإِسْتِمْرَارِيَّتِهِ وَتَطْوِيرِهِ؛ كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا. فَالْمَشَارَكَةُ الْمُجْتَمَعِيَّةُ لَيْسَ قَفْطُ ثَوْدِيٍّ إِلَى تَطْبِيقِ الْقَوَانِينِ النَّوَالِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ، وَإِنَّمَا أَيْضًا نُسْهُمُ فِي الصَّنَاعَةِ التَّقَافِيَّةِ، وَبِالتَّالِيِ رَفَاهِيَّةُ الْمُجْتَمَعِ وَالتَّقَدُّمُ الْاِقْتِصَادِي.⁽³⁾

- (1) René Teijgeler, Politics and Heritage in Egypt. One and a Half Years after the Lotus Revolution, P: 238-239.
- (2) Nevine El-Aref, Looted Artifacts from Egyptian museum found, (Ahrām2014) available online at <http://english.ahram.org.eg/News/5593.aspx>. ICOM, ICOM publishes a new Emergency Red List: the Emergency Red List of Egyptian Cultural Objects at Risk, available at <http://icom.museum/press-releases/press-release/article/icom-publishes-a-new-emergency-red-list-the-emergency-red-list-of-egyptian-cultural-objects-at-risk-1/print/1/>; Eight Artifacts Stolen from Egypt's National Museum (Feb. 14, 2011), available at <http://en.people.cn/90001/90782/90873/7286346.html>
- (3) Janet Blake, UNESCO's 2003 Convention on Intangible Cultural Heritage: The implications of community involvement in "safeguarding", (Tylor & Francis, 2018, P: 29.

ج. المعتقدات الدينية:

التراث الثقافي يُؤدّي دوراً مهماً في حياة الشعوب وتقدمها إلا أنّ قلّة الواعي بالتراث الثقافي - كما ذكر سابقاً - قد شكّلت عائقاً أساسياً لمشاركة المجتمع في صنون مؤروثه الثقافي غير أنّ هناك تحديات أيدلوجية لمثل هذه المشاركة تتمثل في فكرة التطرف التي تقوم على تحريم زيارة الأثار وتحريم بعض أشكال التراث غير المادي متناسين أنّ الله سبحانه وتعالى قال في كتابه الكريم: [ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون]⁽¹⁾.

فإنّ الله ﷻ خلق الإنسان واستخلفه في الأرض للعمارة والبناء، وليس الهدم والتخريب.⁽²⁾ فهذه المؤروث الإنساني يعدّ عمل يناقض المبادئ والتعاليم الإسلامية والأخلاق الإنسانية التي حتّ عليها الدين الإسلامي وذلك يتبيّن في الآية الكريمة: [ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها]⁽³⁾، فالعصر الذهبي الإسلامي والعمارة والفن الإسلامي أثبتت أنّ الدين الإسلامي أولى اهتماماً كبيراً للحفاظ على الإرث الإنساني وعلى إعمار الأرض. كما أنّ الإسلام يركّز على العنصر الجمالي في كافة تفاصيل الحياة اليومية، وذلك من خلال حديث

"إنّ الله جميل يحبّ الجمال"⁽⁴⁾، ومن خلال النقش والفن الإسلامي الذي يسرّ كلّ ناظره.⁽⁵⁾

ربّما مثل هذه الأفكار قد بدأت تتلاشى بفضل البرامج النوعية ضدّ التطرف والجُهود العربية لمواجهة هذه المشكلة؛ ممثلة في عقد جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأزهر مؤتمر بعنوان "التطرف وأثره السلبي على مستقبل التراث الثقافي العربي"،⁽⁶⁾ بمشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء بالجامعة العربية، والمنظمات العربية الإقليمية والدول إلا أنّه

(1) سورة الأعراف (10).

(2) Remah Y. Gharib, Preservation of built heritage: an Islamic perspective, Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development, 2014 , Vol.7, No.4, Emerald Group Publishing, P:360-388.

(3) سورة الأعراف (56).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه رقم 131.

(5) Fatimah Alshehaby, Cultural Heritage Protection in Islamic Tradition, International Journal of Cultural Property, 2020 , Vol. 27, No.3, Cambridge University Press, P: 291-322.

(6) مؤتمر التطرف وأثره السلبي على مستقبل التراث الثقافي العربي، الأزهر الشريف و جامعة الدول العربية، القاهرة، 2017.

لَا يُمَكِّنُ إِنْكَارُ أَنَّهَا مُشْكَلَةٌ جَذْرِيَّةٌ مُتَغَلِّغَةٌ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ. فَبَعْضُ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ عَازِفٌ عَنِ الْمُتَشَارَكَةِ فِي حِمَايَةِ تَرَاثِهِ؛ نَظَرًا لِلتَّخْبُطِ بَيْنَ فِكْرَةِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَبَيْنَ رَأْيِ عُلَمَاءِ الْمَاضِي وَعُلَمَاءِ الْحَاضِرِ؛ مِمَّا أَدَّى إِلَى التَّنَجِّي جَانِبًا وَعَدَمِ إِدْرَاكِ أَهْمِيَّةِ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ. أَيْضًا لَا يُمَكِّنُ تَجَاهُلُ مُشْكَلَةُ الْمَفْهُومِ الْإِسْلَامِيِّ لِلتُّرَاثِ التَّقَافِيِّ لِبَعْضِ الْمُفَكِّرِينَ، فَفِي هَذَا السِّيَاقِ الْإِيدِلُوجِيّ أَنْحَصَرَ مَفْهُومُ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ عَلَى الْإِرْثِ الْإِسْلَامِيِّ، وَبِذَلِكَ تَمَّ اسْتِبْعَادُ الْمَوْرُوثِ الْإِنْسَانِيّ، إِمَّا صِرَاحَةً أَوْ مَضْمُونًا.⁽¹⁾

وبذلك اقتصرَت مَسْئُولِيَّةُ الْحِمَايَةِ - إِنْ وُجِدَتْ - عَلَى التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ الْإِسْلَامِيِّ دُونَ غَيْرِهِ؛ مِمَّا أَدَّى إِلَى عَدَمِ تَقْدِيرِ الْمُجْتَمَعِ لِلْمَوْرُوثِ الْإِنْسَانِيِّ، وَعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِالْآثَارِ التَّقَافِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَقَلَّةِ زِيَارَةِ الْأَمَاكِنِ الْأَثَرِيَّةِ؛ نَظَرًا لِلْمَفْهُومِ الضَّيِّقِ لِلتُّرَاثِ التَّقَافِيِّ، وَعَدَمِ دِرَاسَةِ التَّارِيخِ الْإِنْسَانِيِّ بِنَظَرَةٍ أَكْثَرَ شُمُولِيَّةٍ؛ مِنْ شَأْنِهَا تَحْقِيقَ الْأَمْنِ وَالسَّلَامِ الْعَالَمِيِّ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هُنَاكَ ضُرُورَةً لِتَوْجِيهِ الْخَطَابِ الدِّينِيِّ نَحْوَ حِمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِيِّ، وَدِرَاسَةِ جَمَايَةِ الْمَوْرُوثِ الْإِنْسَانِيِّ مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرٍ إِسْلَامِيَّةٍ؛ لِزَفْعِ مُسْتَوَى الْوَعْيِ لَدَى الْمُجْتَمَعِ بِأَهْمِيَّةِ التُّرَاثِ، وَلِتَأْكِيدِ أَنَّ صَوْنَ التُّرَاثِ الْوَطْنِيِّ وَالْإِنْسَانِيِّ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْمَبَادِيِ وَالتَّعَالِيمِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَبِرَأْيِ مُعْظَمِ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ أَنَّ التُّرَاثِ التَّقَافِيَّ لَهُ دَوْرٌ أَسَاسِيٌّ فِي اسْتِمْرَارِ هُوِيَّةِ الْأُمَّمِ وَالْحِفَاطِ عَلَى ثِقَافَتِهَا وَفِيهَا، وَبِالتَّالِيِ يَجِبُ الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهَا لِعِمَارَةِ الْأَرْضِ لِتَحْقِيقِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ.⁽²⁾

ولقد أَكَّدَ مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ الدِّكْتُورُ نَصْرُ فَرِيدٌ أَنَّ الْآثَارَ هِيَ تَسْجِيلُ التَّارِيخِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْزَرٌ عَلَى عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِذَلِكَ يَنْبَغِي صَوْنُهَا وَالْمَحَافَظَةُ عَلَيْهَا.⁽³⁾ وَوَقْفًا لِأَقْوَالِ الْمُؤَرِّخِينَ، لَمْ يُنْكَرْ فُقَهَاءُ الْعَصْرِ الْقَدِيمِ الْآثَارَ الَّتِي حَقَّقَتْهَا الْحَضَارَاتُ الْقَدِيمَةُ، حَيْثُ مَرَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ بِالنَّمَانِيْلِ فِي مِصْرَ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ بِآثَارِ الْحَضَارَةِ الْبَابِلِيَّةِ وَالْكَلدَانِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ.⁽⁴⁾ كَمَا تَوَجَّدَ بَعْضُ الشَّوَاهِدِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي تُوضِّحُ مَوْقِفَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْحَضَارَاتِ الْقَدِيمَةِ، فَقَدْ وَرَدَ فِي كِتَابِ الْإِقَادَةِ وَالْعِبَرِ لِلْبَغْدَادِيِّ أَنَّ الصَّخَابَةَ عِنْدَ دُخُولِهِمْ مِصْرَ ذَهَبُوا إِلَى الْأَهْرَامَاتِ، وَكَتَبُوا أَسْمَاءَهُمْ عَلَيْهَا.⁽⁵⁾

- (1) عبد اللطيف زكي أبو هاشم، ما هو التراث العربي الإسلامي، (2005) انظر: ما هو التراث العربي الإسلامي ؟ بقلم : عبد اللطيف زكي أبو هاشم | دنيا الرأي (alwatanvoice.com)
- (2) محسن الأراكي، التراث الثقافي في الفقه الإسلامي، مؤتمر الدوحة للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي (الدوحة، اليونيسكو، 30-31 ديسمبر، 2001) ص:34.
- (3) عبد الحميد الأنصاري، موقف الإسلام من الحفاظ على التراث الإنساني، مؤتمر الدوحة للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي (الدوحة، اليونيسكو، 30-31 ديسمبر، 2001) ص:28.
- (4) بشير غلوانجي، الإسلام حافظا للتراث الإنساني، مؤتمر الدوحة للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي (الدوحة، اليونيسكو، 30-31 ديسمبر، 2001) ص:50.
- (5) المرجع نفسه.

إن دراسة مفهومية التراث ضمن أطر إسلامية من شأنه تغيير النظرة التقليدية للتراث، لاسيما أن الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر القانون في كثير من البلدان العربية، وبالتالي فتطوير المبادئ الإسلامية من شأنه المساهمة الفاعلة في تطبيق أفضل للسياسة العامة لصون التراث في العالم العربي.

• القسم الثالث: مقترح لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صون التراث الثقافي:

على الرغم من التحديات التي تواجه مشاركة المجتمع المدني في صون التراث الثقافي، إلا أن هناك إمكانية لتفعيل المشاركة المجتمعية، من خلال تعزيز المفهومية القانونية، وتضمين الأفراد والجماعات في مخرجات التشريعات القانونية الخاصة بالتراث، وأيضاً في التخطيط والتنفيذ للسياسة العامة لحفظ التراث الثقافي. فلا شك أن دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد أرسى الأسس الأساسية لمشاركة المجتمع المدني في المادة الأولى، الفقرة السادسة التي تنص على "تنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني العربية، وإشرافها في العملية التربوية والثقافية والعلمية".⁽¹⁾ ولكن هناك حاجة للعمل على تطوير هذه المبادئ الأساسية ضمن إطار قانوني أكثر اتساعاً وشمولية؛ لتشمل الأفراد والجماعات، والاستفادة من الخبرات الدولية في ذلك، خصوصاً اتفاقية حماية التراث القانوني غير المادي التي ركزت على دور الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى المؤسسات الأهلية في حماية التراث الثقافي.

• مشاركة المجتمع المدني تكون في عدة أشكال:

قد تكون غير تطوعية؛ بمعنى أن الإنسان يمارسها من خلال حياته اليومية، كبعض أنواع التراث غير المادي، كالأكل والممارسات التقليدية وغيرها.⁽²⁾

وقد تكون مشاركة تطوعية إيجابية، كالمشاركة في صون التراث بالعمل على التعاون مع المؤسسات الحكومية على تطبيق القوانين والمهام الموكلة للمجتمع، كالتوثيق أو من خلال ممارسته كحق ثقافي كسهولة الوصول إليه، سواء لزيارته أو تعلمه، والتي جعلها العقد العربي للحق الثقافي من الركائز والمبادئ الأساسية التي يستند إليها، حيث نص على

(1) دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1964 تم تعديله 2016. انظر: عبد المجيد سعيد مصلى العسالي، إدارة المنظمات الدولية المتخصصة بالتربية والثقافة والعلوم، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010)، ط1، ص:23-24.

(2) Petronela Spiridon & Ion Sandu ، Conservation of Cultural Heritage From Participation to Collaboration"، ENCATC Journal of Cultural Management and Policy، 2014، Volume 5، Issue ، P:44-47.

أَنَّ "الْحَقَّ الثَّقَافِيَّ مُكَوَّنٌ أَسَاسِيٌّ مِنْ مَنظُومَةٍ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ"⁽¹⁾ حَيْثُ إِنَّ مِنْ أَهْدَافِ الْعَقْدِ هُوَ إِدْرَاجُ الْحَقِّ الثَّقَافِيِّ فِي التَّشْرِيعَاتِ الْوَطَنِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَتَضْمِينُ تَفْعِيلِ مُشَارَكَةِ الشُّعُوبِ فِي الْحَيَاةِ الثَّقَافِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَعْرِيزِ الدَّورِ الثَّقَافِيِّ لِدَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ.⁽²⁾

تَفْعِيلُ مُمَارَسَةِ الْإِفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ لِحُقُوقِهِمِ الثَّقَافِيَّةِ وَالَّذِي يَعُدُّ الْمَشَارَكَةَ الْمُجْتَمَعِيَّةَ فِي جَمَايَةِ التُّرَاثِ عُنْصُرًا أَسَاسِيًّا مِنْ هَذِهِ الْمُمَارَسَةِ هُوَ مُتَعَلِّقٌ فِي أُبْعَادِهِ وَأَهْدَافِهِ بِصُلْبِ الْاهْتِمَامَاتِ الثَّقَافِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ. وَقَدْ أُوَلِّتْ جَامِعَةُ الدَّوْلِ الْعَرَبِيَّةِ مُمَثِّلَةً فِي الْمُنْتَظَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّرْبِيَةِ وَالنَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ مُؤَخَّرًا اِهْتِمَامًا بِهَذَا الْجَانِبِ، مِنْ خِلَالِ التَّعْرِيزِ الْقَانُونِيِّ لِمَفْهُومِ مُمَارَسَةِ الْحَقِّ الثَّقَافِيِّ، وَتَطْوِيرِ مَبَادِي التَّضْمِينِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ وَمُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ فِي النُّهْضَةِ بِالثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ. لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَرْجَمَةِ هَذِهِ الْمَبَادِي الْقَانُونِيَّةِ لِلوَاقِعِ، مِنْ خِلَالِ التَّأَكُّدِ مِنْ اِمْتِنَالِ الدَّوْلِ وَتَنْفِيذِهَا لِلْعَقْدِ، خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَضْمِينِ الْمَشَارَكَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةَ فِي التَّشْرِيعَاتِ الْقَانُونِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ.

بِالإِضَافَةِ إِلَى اسْتِحْدَاثِ الزَّمَاكِ الَّتِي تُشَجِّعُ الْمُواطِنِينَ عَلَى الْمَشَارَكَةِ فِي جَمَايَةِ مَوْرُوثِهِمِ الثَّقَافِيِّ، مِنْ خِلَالِ رَفْعِ مُسْتَوَى الْوَعْيِ، وَتَمَكِينِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى التُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ وَزِيَارَتِهِ، وَاسْتِغْلَالِ الْمَخَافِلِ الْوَطَنِيَّةِ وَالذَّوْلِيَّةِ لِلتَّعْرِيفِ بِالتُّرَاثِ الْوَطَنِيِّ، وَالْوُصُولِ لِكَافَةِ شَرَائِحِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ. وَكَذَلِكَ التَّعَاوُنُ مَعَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ وَمُسَاعَدَتِهَا وَإِنْجَازِ الْمَهَامِ الْمُسْتَدَّةِ إِلَيْهَا؛ مِنْ خِلَالِ تَسْهِيلِ الْإِجْرَاءَاتِ وَمَرْوَنَةِ الْقَوَانِينِ الْوَطَنِيَّةِ.⁽³⁾

وَيُؤَدِّي الْإِعْلَامُ أَيْضًا دَوْرًا مُهِمًّا فِي تَعْرِيزِ الْمَفْهُومِيَّةِ الْقَانُونِيَّةِ لِدَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، وَرَفْعِ مُسْتَوَى الْوَعْيِ الثَّقَافِيِّ لَدَى الشُّعُوبِ، مِنْ خِلَالِ إِلْقَاءِ الصُّوَرِ عَلَى الْقَوَانِينِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالتَّعْرِيفِ بِهَا، وَأَيْضًا مِنْ خِلَالِ إِبْرَازِ الْمَخَاطِرِ الَّتِي تُهَيِّدُ التُّرَاثَ الثَّقَافِيَّ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ. لَكِنْ مِنْ الْمَلَاخِظِ أَنَّ الْإِعْلَامَ الْعَرَبِيَّ يَفْتَقِرُ الْاهْتِمَامَ بِالتُّرَاثِ الثَّقَافِيِّ، بِالإِضَافَةِ إِلَى عَدَمِ التَّرْكِيزِ عَلَى الْمَشَارَكَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يَتَعَامَلُ مَعَ التُّرَاثِ فِي سِيَاقِ الْاِقْتِصَادِ وَالسِّيَاحَةِ.

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ، العقد العربي للحق الثقافي (2018-2027) ، تونس، 2018. وانظر:

Elsa Stamatopoulou, Cultural Rights in International Law: Article 27 of the Universal Declaration of Human Rights and Beyond, (Leiden, Brill,(2007, ed.1, Vol. 2, P: 5.

(2) المرجع نفسه.

(3) Zaki Aslan, Education and Professionalization for Heritage Conservation in the Arab Region: Review of Current Status and Strategic Directions, Conservation and Management of Archaeological Sites,2014 , Vol.16, No.2, P:122.

لَقَدْ نَاقَشتُ الدُّكتورَةَ أَمِينَةَ خَميسِ الظَّاهري هَذَا التَّوَجُّهَ لَدَى الإِعلامِ بقول "إنَّ إِغلامَنَا يَتعاملُ مَعَ التُّراثِ بإعتبارِهِ وَسِيلةً لِجَذبِ السِّياحِ، وَيُنسى أَنَّ النِّقاةَ التي ترفدُ هويَّةَ هَذَا المُجتمعِ وتُميِّزُهُ عَن غَيرِهِ مِنَ المُجتمعاتِ الإنسانيَّةِ".⁽¹⁾

لا يُمكنُ إنكارُ أهميَّةِ تَوظيفِ التُّراثِ الثقافيِّ بِتَوعِيهِ الماديِّ وغيرِ الماديِّ في النِّهضةِ الإِقتصاديَّةِ والصِّناعةِ الثقافيَّةِ، وَلكنَّ بِدونِ استبعادِ المُشاركةِ المُجتمعيَّةِ، وَخَلقِ شُعورِ لَدَى الأَفرادِ والجَماعاتِ بِأَنَّ التُّراثَ هُوَ جُزءٌ مِنَ السِّياحةِ ومُوجَّهَةٌ لِفقْنةٍ مُعيَّنةٍ، وهي فَنةُ السِّياحِ غَيرِ المَحليِّين.⁽²⁾

وإنَّ وُجودَ هذهِ السِّيناريوهاتِ قد يُولدُ أو وَلَدَ تَحديَّاتٍ تَقِفُ أمامَ المُشاركةِ الفِعالَةِ للمُجتمعِ في حمايةِ تراثِهِ الثقافيِّ، وفي بَعْضِ الحَالاتِ أنتجتْ مَساكِلَ تُهدِّدُ التُّراثَ الثقافيِّ، كظاهِرةِ تَهريبِ الأَثارِ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ السُّكَّانِ المَحليِّين، ومُعامَلتِهِ على أَنَّهُ مَصدَرٌ اِقتصاديٌّ دُونَ إدراكِ لِقِيمَتِهِ التَّاريخيَّةِ وأهميَّتهِ في بِناءِ مُجتمَعِهِم وتَعزيزِ هُويَّتِهِم.⁽³⁾

ولا شكَّ أَنَّ ظاهِرةَ السَّرقةِ والِاتِّجارِ هي ظاهِرةٌ عالميَّةٌ تُهدِّدُ التُّراثَ الإنسانيَّ إِلا أَنَّها مُشكلةٌ أَكثَرُ حُطُورَةٍ في العالمِ العربيِّ تَنهَبُ كُنُوزَهُ وتُروِّاتِهِ، حيثُ نَرى كَثِيراً مِنَ الأَثارِ في مَزاداتٍ عالميَّةِ، وبِالتَّالي فإنَّ أَحَدَ الحُلُولِ الفِعالَةِ في مُشاركةِ الأَفرادِ والجَماعاتِ والمُؤسَّساتِ الأَهليَّةِ في صَوْنِ التُّراثِ الثقافيِّ والتَّصديِّ لِهَذِهِ الظَّاهِرةِ، مِنْ جِلالِ التَّطبيقِ والامْتِثالِ للقوانينِ، وَخَلقِ النِّزَاماتِ قانونيَّةِ وأَخلاقِيَّةِ لَدَى الأَشخاصِ نَحوِ المُشاركةِ في جَمايةِ تراثِهِم وتَعلُّمِهِ وتوثيقِهِ.⁽⁴⁾

(1) الملتقى الدولي للتراث والتعليم: رؤية مستقبلية، تنظيم هيئة أبوظبي للثقافة والتراث خلال الفترة (29 مارس/ آذار – 1 أبريل/نيسان 2010) نقلا عن ميدل ايست اونلاين، الملتقى الدولي للتراث يناقش دور المتاحف في التعليم، (2010\4\1)

(2) وحيد إمام، دور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في الحفاظ على التراث، الجمعية الأفريقية للتنمية المستدامة، 2012، متاح على الجمعية الأفريقية للتنمية المستدامة (kenanaonline.com)

(3) ICOM, Emergency Red Lists Database, International Council of Museum (ICOM) available at Red Lists Database - ICOM - ICOM. see Patty Gerstenblith, Controlling the International Market in Antiquities: Reducing the Harm, Preserving the Past, Chicago Journal of International Law, 2007, Vol.8, No.1, DePaul University College of Law, P:169-170.

(4) Patty Gerstenblith, Controlling the International Market in Antiquities: Reducing the Harm, Preserving the Past, Chicago Journal of International Law 167-188, 2007, 95.

إدماج التُّراثِ النَّقَافِيِّ فِي الْمَنَاهِجِ الدِّرَاسِيَّةِ وَالْوَسَائِلِ التَّعْلِيمِيَّةِ مِنْ شَأْنِهِ تَعْزِيزُ الْمَفْهُومِيَّةِ الْقَانُونِيَّةِ لِلتُّرَاثِ وَتَفْعِيلُ دَوْرِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَقْدِيمِهِ وَالتَّعْرِيفِ بِهِ؛ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى نَسْرِ الْمَعْرِفَةِ وَالشُّعُورِ بِالانْتِمَاءِ، وَبِالتَّالِيِ عَرَسُ مَسْئُولِيَّةِ الْحِمَايَةِ لِلتُّرَاثِ النَّقَافِيِّ فِي نُفُوسِ الْأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ، بِاعْتِبَارِهِ جُزْءًا لَا يَتَجَرَّأُ مِنْ هُوِيَّتِهِمْ وَثقافتِهِمْ. (1)

وَيَنْبَغِي أَنْ تَتَنَاوَلَ النَّشَاطَاتُ وَالجُهُودُ التَّعْلِيمِيَّةُ ثَلَاثَ جَوَانِبَ، وَهِيَ الْجَانِبُ الْمَعْرِفِيُّ لِتَمْيِةِ الْمَعْرِفَةِ بِالتُّرَاثِ النَّقَافِيِّ وَبِنَاءِ الْمُواطِنَةِ، وَالجَانِبُ الْوُجْدَانِيُّ الَّذِي يَرَكُزُ عَلَى عَرَسِ الْمَشَاعِرِ الْإِيجَابِيَّةِ فِي نُفُوسِ الطُّلَّابِ نَحْوِ التُّرَاثِ النَّقَافِيِّ لِاِكْتِسَابِ قِيَمِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى التُّرَاثِ وَاحْتِرَامِ التَّنَوُّعِ النَّقَافِيِّ. (2)

وَإِنَّ التَّعْرِيفَ بِالتُّرَاثِ النَّقَافِيِّ، مِنْ خِلَالِ الْمَنَاهِجِ الدِّرَاسِيَّةِ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُوجَّهًا لِجَمِيعِ الْفَنَاتِ الْعُمُرِيَّةِ وَالْمَرَاجِلِ الدِّرَاسِيَّةِ، لَكِنْ يَزِيدُ الْأَمْرُ أَهْمِيَّةً بِالتَّعْرِيفِ بِالتَّشْرِيعَاتِ الْوَطَنِيَّةِ فِي الْجَامِعَاتِ، حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ الْمَلَاخِظِ يُوجَدُ الْقَلِيلُ مِنْ كَلِيَّاتِ الْقَانُونِ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ تُقَدِّمُ بَرْنَامَجًا قَانُونِيًّا أَوْ مَنَهَجًا دِرَاسِيًّا؛ لِالتَّعْرِيفِ بِالتُّرَاثِ النَّقَافِيِّ وَدِرَاسَةِ الْقَوَانِينِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِصَوْنِهِ. وَغِيَابُ مِثْلِ هَذِهِ الْبَرَامِجِ كَانَ أَحَدَ أَسْبَابِ عَدَمِ فَهْمِ الْكَثِيرِ مِنَ الشَّبَابِ الْعَرَبِيِّ وَالْمَحَامِلِينَ الْعِلَاقَةَ الْوَطِيدَةَ بَيْنَ الْقَانُونِ وَالتُّرَاثِ النَّقَافِيِّ، وَأَيْضًا الْعِلَاقَةَ التَّكَامُلِيَّةَ بَيْنَ مُمَارَسَةِ الْحُقُوقِ النَّقَافِيَّةِ وَبَيْنَ حِمَايَةِ التُّرَاثِ وَصَوْنِهِ، وَمِنْ ثَمَّ افْتِقَارُ الْإِدْرَاكِ بِأَهْمِيَّةِ وَجُودِ قَوَانِينِ مُحَلِيَّةٍ تَدْعُمُ هَذِهِ الْعِلَاقَةَ حَتَّى تَبْقَى فِي أَكْمَلِ صُورِهَا.

فَتَعْزِيزُ الْمَفْهُومِيَّةِ الْقَانُونِيَّةِ لِجَدُورِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ لَا يَتَقَصَّرُ قَطُّ عَلَى إِدْرَاجِ الْأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ الْأَهْلِيَّةِ فِي التَّشْرِيعَاتِ الْوَطَنِيَّةِ وَالمُعَاهَدَاتِ الْإِقْلِيمِيَّةِ، وَإِنَّمَا فِكْرَةُ التَّعْزِيزِ لَهَا أَبْعَادٌ وَاسِعَةٌ؛ لِتَشْمَلَ تَفْعِيلَ الْمَشَارَكَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، مِنْ خِلَالِ تَرْجَمَةِ نُصُوصِ هَذِهِ الْقَوَانِينِ عَمَلِيًّا، وَالعَمَلِ عَلَى تَنْفِيزِهَا. وَالْيَةُ التَّنْفِيزِ تُكْمُنُ فِي النَّعَاوُنِ مَعَ مُؤَسَّسَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ لِلْوُصُولِ لِكَافَةِ الشَّرَاحِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ الَّتِي يَدُورُهَا تُسْهِمُ فِي رَفْعِ مُسْتَوَى الْوَعْيِ النَّقَافِيِّ لَدَى الْأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ تُعَزِّزُ الْمَشَارَكَةَ الْمُجْتَمَعِيَّةَ الْمُنْكَامِلَةَ فِي حِمَايَةِ التُّرَاثِ النَّقَافِيِّ وَالتَّطْبِيقِ الْأَمْتَلِ لِلسِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِهَذَا الشَّأْنِ، وَالأَهْمُ مِنْ ذَلِكَ تَوْطِيدُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ التُّرَاثِ النَّقَافِيِّ وَالمُجْتَمَعِ مُحَقَّرًا الْإِحْسَاسَ بِالْهُوِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ وَتَحْقِيقِ النَّهْضَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّقَافِيَّةِ.

(1) سعيد المصري، سياسات إدراج التراث الثقافي في التعليم، المأثورات الشعبية، 2013، العدد 84، ص: 14-12.

(2) سليمان إبراهيم العسكري، دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي، الملتقى العربي للتراث الثقافي، (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 2018/2، ص: 61-62.

• الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أوردتها تباعاً:

• النتائج:

- التَّيْمِيَّةُ الحَضَارِيَّةُ فِي المُنطَقَةِ العَرَبِيَّةِ هِيَ مُقْتَرَنَةٌ بِمُشَارَكَةِ الأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ الأَهْلِيَّةِ فِي صَوْنِ المَوْرُوثِ الإنْسَانِي وَالإسْتِفَادَةَ مِنْهُ.
- إِنَّ المُنظُومَةَ القَانُونِيَّةَ لِجَمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِي لا تَخْلُو مِنْ إِشكَالَاتٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُشَارَكَةِ المُجْتَمَعِيَّةِ فِي جَمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِي، وَتَتَجَلَّى فِي تَهْمِيشِ دَوْرِ الأَفْرَادِ وَالمُجْتَمَعَاتِ فِي عَمَلِيَّةِ صُنْعِ القَرَارِ، الأَمْرُ الَّذِي يُضْعَفُ فِي نِهَآيَةِ المَطَافِ جَمَايَةَ التُّرَاثِ فِي العَالَمِ العَرَبِيِّ.
- إِنَّ مَوْضُوعَ جَمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِي يَسْتَحْوِذُ عَلى اِهْتِمَامِ الحُكُومَاتِ فِي كَافَّةِ البِلَادِ العَرَبِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ يَقَعُ عَلى كَاهِلِ الأُمَّةِ العَرَبِيَّةِ جَمْعَاءَ، وَعَلى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ العِبَاءَ الأَكْبَرَ يَقَعُ عَلى السُّلْطَاتِ المُخْتَصَّةِ بِالتُّرَاثِ وَأَنَّ إِشْرَاكَ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ فِي بَرَامِجِ المُحَافَظَةِ عَلى التُّرَاثِ؛ هُوَ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ وَحَاجَةٌ مُلِحَّةٌ، فَالذُّوْلُ العَرَبِيَّةُ مَهْدٌ لِكثِيرٍ مِنَ الحَضَارَاتِ الإنْسَانِيَّةِ عَلى مَرِّ العُصُورِ، حَيْثُ تَزَخَّرُ بِالتُّرَاثِ التَّقَافِي وَالكُنُوزِ الأَثَرِيَّةِ، إِلا أَنَّ هَذَا التُّرَاثَ مَهْدَدٌ بِكثِيرٍ مِنَ المَخَاطِرِ فِي ظِلِّ الأَزْمَاتِ المُعَاصِرَةِ.
- هُنَاكَ حَاجَةٌ لِتَعزِيزِ دَوْرِ الأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ، مِنْ جَلَالِ تَعزِيزِ الوَعْيِ القَانُونِيِّ لِذَوْرِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ، وَضَرُورَةَ الأَخْذِ فِي الإعتِبَارِ الأَفْرَادَ وَالمُجْتَمَعَاتِ عِنْدَ سَنِّ التَّشْرِيعَاتِ الوَطَنِيَّةِ، وَالتَّرْكِيزِ عَلى اعْتِمَادِ سِيَّاسَةِ شَامِلَةٍ لِجَمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِي؛ يَكُونُ أَحَدُ رَكَائِزِ تَفْعِيلِهَا هُوَ المُشَارَكَةُ النَّمُودَجِيَّةُ وَالفَعَالَةُ لِجَمِيعِ فَنَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ.
- وَجُودُ الكَثِيرِ مِنَ التَّحَدِّيَّاتِ الَّتِي تُعَرِّقُ مُشَارَكَةَ المُجْتَمَعَاتِ فِي جَمَايَةِ المَوْرُوثِ الإنْسَانِي، وَنُقُيْلُ مِنَ المُشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ فِي بَرَامِجِ المُحَافَظَةِ عَلى التُّرَاثِ.
- إِنَّ خَلْقَ التَّزَامَاتِ قَانُونِيَّةٍ بِشَأْنِ مُشَارَكَةِ المُجْتَمَعِ فِي جَمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِي تَحْتَ مَظَلَّةِ القَانُونِ الذُّوْلِي وَالمُعَاهَدَاتِ الإقْلِيمِيَّةِ لِجَامِعَةِ الذُّوْلِ العَرَبِيَّةِ سَوَفَ تُسَهِّمُ فِي تَلْقِيِ الفَهْمِ الجَيِّدِ للعِلَاقَةِ الوَثِيقَةِ وَالمُتَبَادَلَةِ بَيْنَ دَوْرِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ، وَتَحْقِيقِ سِيَّاسَةِ جَمَايَةِ التُّرَاثِ التَّقَافِي المَدْعُومَةِ بِأَخْرِ التَّطُورَاتِ فِي نِظَامِ القَوَانِينِ الإقْلِيمِيَّةِ، وَخَاصَّةَ العُقْدِ العَرَبِيِّ لِلحَقِّ التَّقَافِي.

• التَّوَصِيَّاتُ:

من خلال إلقاء الضوء على القوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية التراث الإنساني، وإبراز أهمية المشاركة المجتمعية والتحديات التي تواجه مثل هذه المشاركة، فإن هذا البحث يُوصي بما يأتي:

- ينبغي على جامعة الدول العربية ممثلة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تعمل على سنّ تشريع نموذجي؛ لحماية التراث في العالم العربي، مع التركيز على الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار، وأن يشمل هذا التشريع نصوصاً قانونية تُحدّد آلية المشاركة المجتمعية في مجمل عملية تحديد التراث الثقافي والطبيعي وتقييمه وتصنيفه وتفسيره وحفظه وصونه ورصده والإشراف عليه وتطويره.

- عند سنّ التشريعات والقوانين المحلية يجب الأخذ بعين الاعتبار مشاركة الأفراد والمجتمعات في حماية التراث الثقافي، والعمل على ترجمة نصوص هذه القوانين إلى واقع عملي، من خلال استحداث البرامج التي تُشجّع على المشاركة المجتمعية في حماية التراث ومساعدة مؤسسات المجتمع المدني على إنجاز مهامها.

- حثّ الدول على الامتثال للمواثيق الدولية والإقليمية كاتفاقية التراث العالمي (2791)، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، وميثاق الوحدة العربية، والعقد العربي للحق الثقافي، وغيرها من المعاهدات المتعلقة بحماية الموروث الإنساني والحقوق الثقافية.

- العمل على تطوير المبادئ القانونية التي تدعّم المشاركة المجتمعية؛ لتكون أكثر اتساعاً وشموليةً لتحتوي الأفراد والجماعات والمؤسسات الأهلية؛ باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق السياسة العامة لصون التراث الثقافي وتطويره.

- العمل على تطوير المبادئ الإسلامية التي تدعّم حماية التراث الثقافي لمواجهة الفكر المتطرف الذي يحارب الحضارات الإنسانية، ويتبنّى مشروع الهدم والفساد، ويقفّ ضدّ البناء ونهضة المجتمعات لاسيّما أنّ وجود مثل هذه الإيدولوجية يشكّل عائقاً لمشاركة الأفراد والجماعات في صون الموروث الثقافي، وتضعف دورهم في الحفاظ على استمراريته وتوثيقه.

- العمل على تحسين مستوى الفهم لفكرة التراث الثقافي، وذلك بإدراك أهميته في تعزيز الهوية للمجتمعات وتعزيز حقوق الإنسان، وعدم الاقتصار فقط على الدور الذي يؤديه التراث في التنمية الاقتصادية.

- التركيز على الأجيال الناشئة والشابة؛ لتجنيدهم في المؤسسات الثقافية والتربوية، وخلق شعور لدى هذه الفئة بالانتماء والمسؤولية القانونية والمجتمعية تجاه إرثهم الثقافي.
- إدراج التراث الثقافي في المناهج الدراسية، والبحث على تعلمه وزيارته وتوثيقه، والعمل على إيصاله لكافة شرائح المجتمع.
- تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على أهمية التراث الثقافي، والتعريف به والعمل على تعزيز العلاقة بين التراث والهوية والقيم الإنسانية والمجتمع؛ لحشد الجهود والدعم في سبيل المحافظة على التراث الثقافي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، فتحية محمد (2003)، أمة الهوية الثقافية في عصر العولمة: رؤية أنثروبولوجية، مجلة جامعة الملك سعود، 15(1).
- الأزاي، محسن (2001، ديسمبر)، التراث الثقافي في الفقه الإسلامي. مؤتمر الدوحة للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي، 2001، الدوحة، قطر.
- إمام، وحيد (2012)، دور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في الحفاظ على التراث. الجمعية الأفريقية للتنمية المستدامة. متاح على الجمعية الأفريقية للتنمية المستدامة (kenanaonline.com)
- الأمم المتحدة (2004)، العولمة والخيار الثقافي. تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الأصاري، عبد الحميد (2001، ديسمبر)، موقف الإسلام من الحفاظ على التراث الإنساني. مؤتمر الدوحة للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي، 2001، الدوحة، قطر.
- تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتصل بتراثها الثقافي، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، الأمم المتحدة (A/ HRC/30/53، 19 أغسطس 2015).
- التعليق العام رقم 21 (2009)، (حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية) (الفقرة 1أ) من المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، GC/12.C/E/21، وبالخصوص الفقرتان 49(د) و50.
- الجابري، محمد عابد (2020)، نحن والتراث (ط3)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مجلس جامعة الدول العربية، 1964 تم تعديله 2016.
- دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 1964 تم تعديله 2016. انظر عبدالمجيد سعيد مصلح العسالي، إدارة المنظمات الدولية المتخصصة بالتربية والثقافة والعلوم. (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010).
- رمضان، صلاح أحمد (د.ت.)، مستقبل اللغة العربية في عصر العولمة والتحديات المعاصرة بين الواقع والمأمول [ورقة عمل]. مؤتمر اللغة العربية.
- شهاب، شهاب مفيد محمود (1978)، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها. معهد البحوث والدراسات العربية.
- عريفة، طاهر المهدي (2016)، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك: 1945 - 2000 م. دار زهران للنشر.
- العسكري، سليمان إبراهيم (2018)، دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي، الملتقى العربي للتراث الثقافي، (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي؛ إيكروم) 2018\2\8-6.

- غلاونجي، بشير (2001، ديسمبر). الإسلام حافظا للتراث الإنساني. مؤتمر الدوحة للعلماء حول الإسلام والتراث الثقافي 2001. الدوحة، قطر.
- فراس، دانا (2018). دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتعليم في مجال حفظ التراث. الملتقى العربي للتراث الثقافي. (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 6-2018\2018.
- فراوة، رضا (2018). توجيهات من أجل قانون ملائم في مجال حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، الملتقى العربي للتراث الثقافي، (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 6-2018\2018.
- قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 والمعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2010 والقانون رقم 61 لسنة 2010 والقانون رقم 91 لسنة 2018 واللائحة التنفيذية للقانون.
- (2017). مؤتمر التطرف وأثره السلبي على مستقبل التراث الثقافي العربي. الأزهر الشريف وجامعة الدول العربية. القاهرة.
- مجلس جامعة الدول العربية (1964). ميثاق الوحدة الثقافية العربية. الدورة الحادية والأربعون.
- محمد، خالد (2013). دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الثقافي. مجلة منبر التراث الأثري، 2(2).
- المصري، سعيد (2013). سياسات إدراج التراث الثقافي في التعليم. المأثورات الشعبية، (84).
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). اتفاقية التراث العالمي لحماية التراث الثقافي والطبيعي. Effective: 17 17 UNTS 151; 27 UST 37; 11 ILM 1358 1037, December 1975
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). اتفاقية صون التراث الغير مادي (2003). S. Treaty Doc. No. 42671. U.N.S.T 35 2368. (2006)
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). اتفاقية التراث العالمي لحماية التراث الثقافي والطبيعي. Effective: 17. 17 UNTS 151; 27 UST 37; 11 ILM 1358 1037, 17 December 1975
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). اتفاقية صون التراث الغير مادي (2003). S. Treaty Doc. No. 42671. U.N.S.T 35 2368. (2006)
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) (2018). العقد العربي للحق الثقافي (2018-2027).
- ابن منظور (د.ت.). لسان العرب (المجلد الثاني، ج6). دار صادر. ص 4136-4132.
- الملتقى الدولي للتراث والتعليم: رؤية مستقبلية، تنظيم هيئة أبوظبي للثقافة والتراث خلال الفترة (29 مارس/آذار - 1 أبريل/نيسان 2010) نقلا عن ميدل إيست اونلاين، الملتقى الدولي للتراث يناقش دور المتاحف في التعليم، (1\4\2010)
- مهدي، حسام (2018). تأثير الاستشراق والاستعمار على مفهوم التراث الثقافي والممارسات الحالية للحفاظ عليه. الملتقى العربي للتراث الثقافي. (الشارقة: المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي: إيكروم) 8-2018\2018.
- ناصر، مها خيري (2014). تحديات العولمة وعلاقتها بالتراث والحداثة. مؤسسة الدراسات العلمية. <http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?id=825>
- نصر، محمد (2016). الحماية الدولية والإقليمية للتراث الإنساني والأعيان الثقافية: دراسة تطبيقية على الحماية من الجرائم التي تقع على التراث. المجلة الجنائية القومية، 59(2)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- أبو هاشم، عبد اللطيف زكي (2005). ما هو التراث العربي الإسلامي؟ دنيا الرأي (alwatanvoice.com).
- الهباجي، ياسر هشام عماد (2016). دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. مجلة أدوماتو، (36)، ركز عبدالرحمن السديري الثقافي.
- اليونسكو (2012). مدليهر - التراث المتوسطي الحي، مساهمة في تطبيق اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي في البلدان المتوسطة الشريكة (مصر والأردن ولبنان وسوريا). المرحلة الأولى.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alshehaby, F. (2020). Cultural Heritage Protection in Islamic Tradition. *International Journal of Cultural Property*,(3)27, Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/S0940739120000259>
- Alshehaby, F. (2018). *Defining Human Rights and Cultural Heritage within Human Dignity, A chapter in Human Rights, Cultural Heritage, and Self-Determination in the Arab Region* [Dissertation, Law School of the University of Notre Dame].
- Aslan, Z. (2014). Education and Professionalization for Heritage Conservation in the Arab Region: Review of Current Status and Strategic Directions. *Conservation and Management of Archaeological Sites*2)16 ,). <https://doi.org/10.1179/1350503314Z.00000000077>
- Blake, J. (2018). *UNESCO's 2003 Convention on Intangible Cultural Heritage: The implications of community involvement in "safeguarding"*. Tylor & Francis.
- Borelli, S., & Lenzerini, F. (2012). *Cultural Heritage, Cultural Rights, Cultural Diversity: New Developments in International Law*. Leiden, Martinus Nijhoff Publishers. <https://doi.org/10.1163/9789004228382>
- Burdett, A. L. P. (1995). *Arab League 1943–1963*. British Documentary Sources.
- Caroline, E. (2013). *Prosecuting the Destruction of Cultural Property in International Criminal Law*. Leiden.
- El-Aref, N. (2011). Looted Artifacts from Egyptian museum found, (Ahrām2014 ,) available online at <http://english.ahram.org.eg/News/5593.aspx>. ICOM, ICOM publishes a new Emergency Red List: the Emergency Red List of Egyptian Cultural Objects at Risk, available at <http://icom.museum/press-releases/press-release/article/icom-publishes-a-new-emergency-red-list-the-emergency-red-list-of-egyptian-cultural-objects-at-risk-1/print/1/>; Eight Artifacts Stolen from Egypt's National Museum (Feb. 14,(2011 , available at <http://en.people.cn/90001/90782/90873/7286346.html>
- Francioni, F., & Scheinin, M. (2008). *Cultural Human Rights*. Leiden. <https://doi.org/10.1163/ej.9789004162945.i-372>
- Francioni, F. (2008). *The 1972 World Heritage Convention: A Commentary*. Oxford. <https://doi.org/10.1093/law/9780199291694.001.0001>
- Gharib, R. Y. (2014). Preservation of built heritage: an Islamic perspective. *Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development*,(4)7 , Emerald Group Publishing. <https://doi.org/10.1108/JCHMSD-04-2016-0026>
- Gerstenblith, P. (2007). Controlling the International Market in Antiquities: Reducing the Harm, Preserving the Past. *Chicago Journal of International Law, DePaul University College of Law*1)8 ,).
- ICOM. Emergency Red Lists Database, International Council of Museum (ICOM) available at Red Lists Database - ICOM - ICOM.
- Khadduri, M. (1946). The Arab League As a Regional Arrangement. *The American Journal of International*

- Law4)40,).<https://doi.org/10.2307/2193821>
- Special Rapporteur in the Field of Cultural Rights. First Report on Cultural Rights, para. 49, U.N. Doc.A/HRC/71/317 (Aug. 9,(2016 , Karima Bennouna, available at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/254/44/PDF/N1625444.pdf?OpenElement>
- Spiridon, P., & Sandu, I. (2014). Conservation of Cultural Heritage From Participation to Collaboration". *ENCATC Journal of Cultural Management and Policy*15), . <https://doi.org/10.3389/ejcmp.2023.v5iss1-article-4>
- Stamatopoulou, E. (2007). *Cultural Rights in International Law: Article 27 of the Universal Declaration of Human Rights and Beyond* (vol 2). Leiden.
- Teijgeler, R. (2013). Politics and Heritage in Egypt. One and a Half Years after the Lotus Revolution. *Journal of the World Archaeological Congress*19), . <https://doi.org/10.1007/s11759-013-9231-6>
- United Nations (2017). Security Council Hears Calls for "All Of UN" Approach to Stop Destruction, Smuggling of Cultural Heritage. UN News (Nov. 302017), . available at <https://news.un.org/en/story/2017/11/637901security-council-hears-calls-all-un-approach-stop-destruction-smuggling>

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- 'ibrāhym fathīyyata muḥammada 2003). 'azmata alhū'īyyati al-tthaqāfiyyati fi 'aṣri al'awlamati ru'uyatu 'anhrwbwlwjyh majallatu jāmi'ati almaliki su'ūdun 1(15).
- al-'ārāky muḥsina 2001 ،dīsambara al-tturātha al-tthaqāfiyya fi alfiqhi al'islāmiyyi mu'utamaru al-ddawḥati lil-'ulamā'a ḥawla al'islāmi wa-al-tturāthi al-tthaqāfiyyi 2001. al-ddawḥatu qaṭarun
- 'imāmun waḥīda 2012). dawra almujtama'i almadaniyyi wa-al-mu'uassasāti al'ahliyyati fi alḥifāzi 'alā al-tturāthi aljam'īyyatu al-'āfryqyh lil-ttanmiyata almustadāmata mutāḥun 'alā aljam'īyyati al-āfryqyh lil-ttanmiyata almustadāmata kenanaonline. com)
- al'umamu almuttaḥidatu 2004). al'awlamata wa-al-khīāra al-tthaqāfiyya taqryru al-ttanmiyyati albashariyyati al-ṣṣādīri 'an barnāmaji al'umami almuttaḥidati al'inmā'iyyi
- al'anṣāriyyu 'abdālḥamīda 2001 ،dīsambara mawqifa al'islāmi mina alḥifāzi 'alā al-tturāthi al'insāniyyi mu'utamaru al-ddawḥati lil-'ulamā'a ḥawla al'islāmi wa-al-tturāthi al-tthaqāfiyyi 2001. al-ddawḥatu qaṭarun
- ta'zīzun waḥimāyatu ḥuqwqi al-sshu'ūbi al'aṣliyyati fimā yattaṣilu biturāthihā al-tthaqāfiyyi majlisu ḥuqwqi al'insāni al-ddawrata al-tthalāthūna al'umamu almuttaḥidatu A / HRC / 30 / 53. 19 aghṣṣ 2015.
- al-tta'līqu al'āmmu rqm 2009). (ḥaqqun kulla fardin fi 'anna yushāriku fi alḥayāti al-tthaqāfiyyati al-fqrh ' mina almāddati 15) mina al'ahdi al-ddawliyyi al-khāṣ bi-al-ḥuqwqi alīqtisādiyyati wa-al-ijtimā'iyyati wa-al-tthaqāfiyyati / GC / 12. C / E. wa-bi-al-khṣwṣ alfaqrātāni 49(d w

- aljābirīyyu muḥammada 'ābida 2020). naḥnu waltrath (ṭ mrkz drasat alwhdt alerbyt.
- dustūru almunazzamati al'arabiyyati lil-ttarbiyata wa-al-tthaqāfata wa-al-'ulūma majlisu jāmi'ati al-ddū'ali al'arabiyyati 1964 tamma ta'dīluhu 2016.
- dustūru almunazzamati al'arabiyyati lil-ttarbiyata wa-al-tthaqāfata wa-al-'ulūma 1964 tamma ta'dīluhu 2016. unẓur 'abdālmajīda sa'īda muṣalliḥa al'assāliyyi 'idārata almunazzamāti al-ddawliyyati almutakhaṣṣiṣati bi-al-ttarbiyyati wa-al-tthaqāfati wa-al-'ulūmi (alqāhiratu almarkazu alqawmiyyu lil-'iṣdārāti alqānūniyyati 2010).
- ramaḍānu ṣulā'āḥun 'aḥamida d t). mustaqbalu al-llughata al'arabiyyati fī 'aṣri al'awlamati wa-al-ttaḥaddiāti almu'āṣirati bayna alwāqī'i wa-al-ma'amūli waraqaṭa 'amali mu'utamara al-llughata al'arabiyyata
- shihābun shihāba mufida maḥmūda 1978). jāmi'ata al-ddū'ali al'arabiyyati mīthāquhā wa'injāzātuhā ma'hadu albuḥwthi wa-al-ddirāsāti al'arabiyyati
- 'arifatun ṭāhira almahdiyyi 2016). aljāmi'ata al'arabiyyata wa-al-'amala al'arabiyya almushtaraka 1945- 2000 m dāra zahrāni lil-nnashra
- al'askariyyu salīmāni 'ibrāhīm 2018). dawra al-tta'līmi fī alḥifāzi 'alā al-tturāthi al-tthaqāfiyyi almultaqā al'arabiyya lil-tturātha al-tthaqāfiyya (al-sshāriqatu almarkabu al'iqlīmiyyu liḥifza al-tturāthi al-tthaqāfiyyi fī alwaṭāni al'arabiyyi 'ikrwm 6- 8\ 2\ 2018.
- ghlāwnjy bashyra 2001 ,disambara al'islāmu ḥāfiẓan lil-tturātha al'insāniyya mu'utamaru al-ddawḥati lil-'ulamā'a ḥawla al'islāmi wa-al-tturāthi al-tthaqāfiyyi 2001. al-ddawḥatu qaṭarun farāsīn dānā 2018). dawra munazzamāti almujtama'i almadaniyyi fī al-ttaw'iyyati wa-al-tta'līmi fī majāli ḥifzi al-tturāthi almultaqā al'arabiyyu lil-tturātha al-tthaqāfiyya (al-sshāriqatu almarkabu al'iqlīmiyyu liḥifza al-tturāthi al-tthaqāfiyyi fī alwaṭāni al'arabiyyi 'ikrwm 6- 8\ 2\ 2018.
- farāwata riḍā 2018). tawjihātin min 'ajal qānūna mulā'ima fī majāli ḥimāyati al-tturāthi al-tthaqāfiyyi wa'idāratihī wata'zīzihū almultaqā al'arabiyya lil-tturātha al-tthaqāfiyya al-sshāriqata almarkabu al'iqlīmiyyu liḥifza al-tturāthi al-tthaqāfiyyi fī alwaṭāni al'arabiyyi 'ikrwm 6- 8\ 2\ 2018.
- qānūnu ḥimāyati al'āthāri raqma 117 lisanatan 1983 wa-al-mu'addala bi-al-qānūni raqma 3 lasinatīn 2010 wa-al-qānūna raqma 61 lisanatan 2010 wa-al-qānūna raqma 91 lisanatan 2018 wa-al-llā'iḥata al-ttanfidhiyyata lil-qānūna
- (2017). mu'utamara al-ttaṭarrufi wa'atharihi al-ssalbiyyi 'alā mustaqbali al-tturāthi al-tthaqāfiyyi al'arabiyyi al'azharu al-sshāriḥu wajāmi'atu al-ddū'ali al'arabiyyati alqāhiratu majlisu jāmi'ati al-ddū'ali al'arabiyyati 1964). mīthāqa alwaḥdati al-tthaqāfiyyati al'arabiyyati al-ddawratu alḥāddiyyatu wa-al-'arb'wn

- muḥammadun khālidiyya 2013). dawra almujtama'ī almadaniyyi fi alḥifāzi 'alā al-tturāthi al-tthaqāfiyyi majallatu minbari al-tturāthi al'athariyyi 2(2).
- almiṣriyyu sa'ida 2013). siāsati 'idrāji al-tturāthi al-tthaqāfiyyi fi al-tta'līmi al-m'athwrāt al-ssha'biyyata 84).
- munazzāmatu al'umami almuttaḥidati lil-ttarbiyata wa-al-'ilma wa-al-tthaqāfata UNESCO). ittifaqiyyata al-tturāthi al'alamiyyi liḥimāyata al-tturāthi al-tthaqāfiyyi wa-al-tṭabī'iyi 17 Effective: 17 December 1975. - 1037 UNTS 151 ; 27 UST 37 ; 11 ILM 1358
- munazzāmatu al'umami almuttaḥidati lil-ttarbiyata wa-al-'ilma wa-al-tthaqāfata UNESCO). ittifaqiyyata ṣawni al-tturāthi alghayra māddiyyu 2003). S. Treaty Doc. No. 42671(2006), 2368 U. N. S. T 35
- munazzāmatu al'umami almuttaḥidati lil-ttarbiyata wa-al-'ilma wa-al-tthaqāfata UNESCO). ittifaqiyyata al-tturāthi al'alamiyyi liḥimāyata al-tturāthi al-tthaqāfiyyi wa-al-tṭabī'iyi 17 Effective: 17 December 1975. - 1037 UNTS 151 ; 27 UST 37 ; 11 ILM 1358(1972)
- munazzāmatu al'umami almuttaḥidati lil-ttarbiyata wa-al-'ilma wa-al-tthaqāfata UNESCO). ittifaqiyyata ṣawni al-tturāthi alghayra māddiyyu 2003). S. Treaty Doc. No. 42671(2006), 2368 U. N. S. T 35
- almunazzāmatu al'arabiyyatu lil-ttarbiyata wa-al-tthaqāfata wa-al-'ulūma al-'ālksw 2018). al'aqda al'arabiyya lil-ḥaqqā al-tthaqāfiyya 2018- 2027).
- ibna manzūri d t). liṣānu al'arabi almuḥallada al-tthānī j dāra ṣādira ṣ 4132- 4136.
- almultaqā al-ddawliyyu lil-tturātha wa-al-tta'līma ru'uyatu mustaqbalī tanzīma hay'iatin 'abiwaḥabiyyin lil-tthaqāfata wa-al-tturātha khilāla alfatrati 29 mārisa / 'ādhāra – 1 'abrīla / naysāna 2010) naqalā 'an mīdili ayst awnlāyn almultaqā al-ddawliyya lil-tturātha yunāqishu dawru almatāḥifi fī al-tta'līmi 1\ 4\ 2010)
- mahdiyyun ḥusāma 2018). ta'athīra alistishrāqi wa-al-isti'māri 'alā mafhūmi al-tturāthi al-tthaqāfiyyi wa-al-mumārasāti alḥāliyyati lil-ḥifāza 'alayhi almultaqā al'arabiyyu lil-tturātha al-tthaqāfiyya (al-sshāriqatu almaktabu al'iqlīmiyyu liḥifza al-tturāthi al-tthaqāfiyyi fi alwaṭani al'arabiyyi 'ikrwm 6- 8\ 2\ 2018.
- nāṣirun mahā khayrbk 2014). taḥaddīati al'awlamati wa'alā'āqatihā bi-al-tturāthi wa-al-ḥadāthati mu'uassasatu al-ddirāsati al'ilmīyyati [http:// www. tahawolat. net / MagazineArticleDetails. aspx? Id = 825](http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=825)
- naṣrun muḥammada 2016). alḥimāyata al-ddawliyyata wa-al-āqlymyh lil-tturātha al'insāniyya wa-al-'ā'yāna al-tthaqāfiyyata dirāsatu taṭbīqiyyatu 'alā alḥimāyati mina aljarā'imi allatī taqu'u 'alā al-tturāthi almajallatu aljinā'iyyatu alqawmiyyatu 59(2) ،almarkaza alqawmiyya lil-buḥwtha alijtimā'iyyata wa-al-jinā'iyyata

'abū hāshimin 'abda al-Ilaṭīfi zakiyya 2005). mā hū'a al-tturāthu al'arabiyyu al'islāmiyyu ؟ dunyā al-rra'ay alwatanvoice. com).

alhiājjiyyu yāsira hishāmi 'imādi 2016). dawra almunazzamāti al-ddawliyyati wa-al-'iqlīmiyyati fi ḥimāyati al-tturāthi al-tthaqāfiyyi wa'idāratihī wata'zizihu majallatu 'adwmāt 36) ،rakkaza 'abdālrahmanu al-ssadīriyyi al-tthaqāfiyyi

al-yūnskw 2012). mdlyhr – al-tturātha almutawassiṭiyya alḥayya musāhamatan fi taṭbīqi ittifaqiyyati ṣawni al-tturāthi al-tthaqāfiyyi ghayra almāddiyyi fi albuldāni almutawassiṭiyyati al-ssharikati miṣrun wa-al-'urdunu walubnānun wasūriyyā almarḥalata al'awlā

Enhancing the legal understanding of community engagement in cultural heritage protection

Fatimah Mohmmad Alshehaby⁽¹⁾

Abstract:

Cultural heritage is essential for the cultural identity of communities. It vigorously contributes to their cultural and economic development. Article (15) of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966) states that "The States Parties to the present Covenant recognize the right of everyone to take part in cultural life." Indisputably, people play a crucial role in protecting heritage, contributing to its continuity as well as generating an economic resource for their use. In the context of the Arab region, it seems necessary to promote the role of the community in preserving cultural heritage since it has currently been subject to various threats. Due to the multifaceted crisis in the region, individuals and community cultural rights should be taken into consideration during the adoption of legal regulations. It is a necessary means to enhance community engagement. This study aims to enhance the legal understanding of the role of the community in protecting cultural heritage and allow more effective engagement of the domestic community in implementing cultural heritage policy. The study tackles this issue in the light of international and regional regulations, as stated in the treaties of UNESCO and the League of Arab States, with a focus on the Constitution of the Arab Organization for Education, Culture, and Science (1964), which was amended in 2016, and the latest legal developments of the Arab Decade for Cultural right (2018-2027). The study also examines major challenges to community engagement that undermine the role of community in safeguarding cultural heritage, including globalization, the lack of awareness of the importance of heritage, and religious beliefs.

Keywords: Cultural heritage, Community engagement, Arab world, Legal Understanding.

(1) College of Sharia and Law - Jazan University (Jizan - K.S.A.)
falshehaby@jazanu.edu.sa